

المملكة المغربية

الهيئة العليا
للتصال السمعي البصري
ⵛⵔⵓⵎ ⵉⵏⵙⵉⵔⵉⵏ ⵉⵏⵙⵉⵔⵉⵏ
Haute Autorité de la
Communication Audiovisuelle

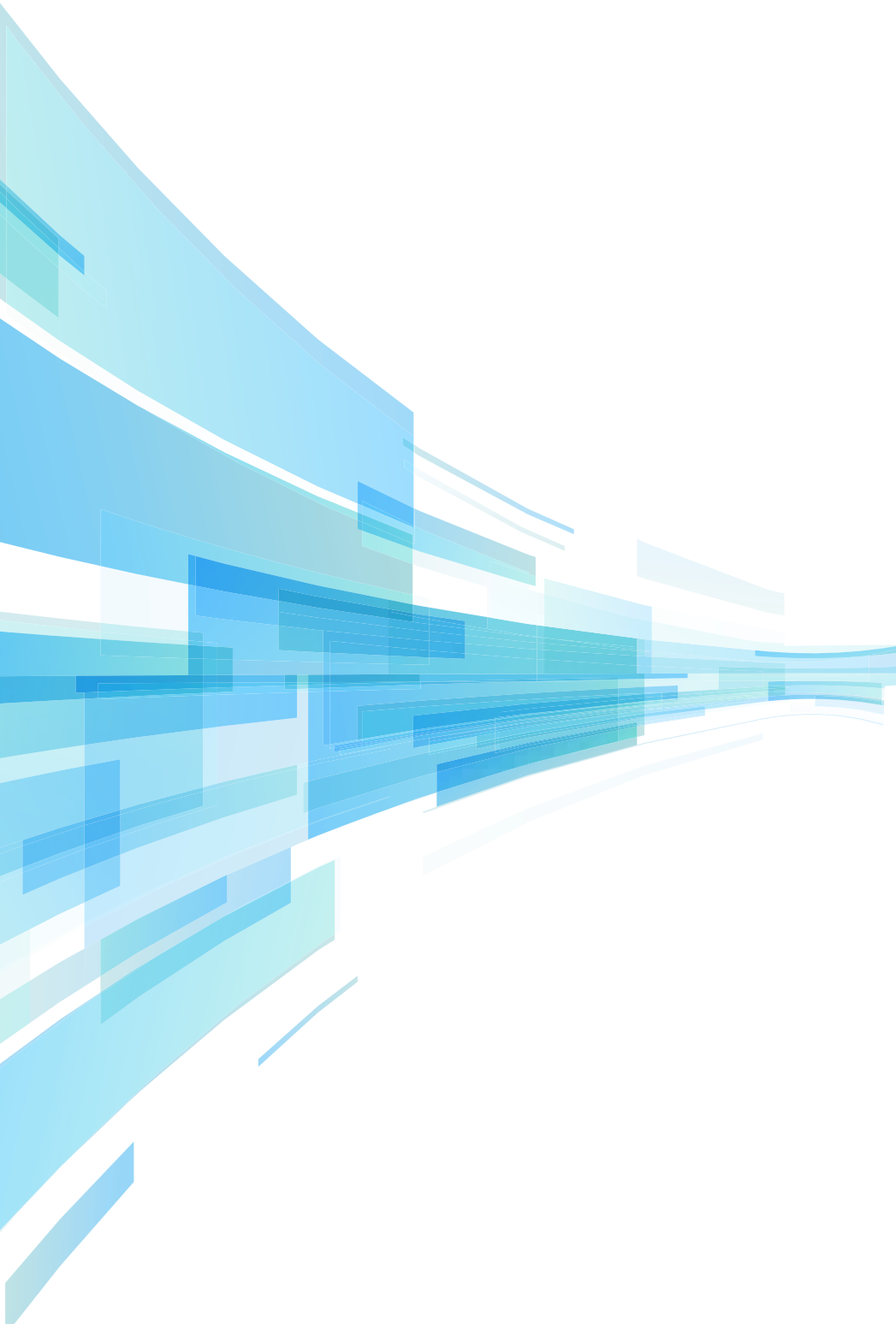


التقرير السنوي
2018



« وما كان للمغرب، الذي يعرف تطورا متواصلا على درب الحداثة والديمقراطية، أن يكون مشهده السمعي البصري غير مواكب لهذا التطور، بما يستجيب لحاجة المواطن لمشهد إعلامي، يجمع بين المعاصرة والجاذبية، واحترام ثوابت الأمة. »

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله



فهرس

7 | كلمة الرئيسة

8 | التعيينات

12 | 1. أنشطة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

إغناء وتحسين الإطار المعياري للاتصال السمعي البصري

المساهمة في الاستراتيجيات القطاعية للسياسة العمومية

تقنين وضبط المشهد السمعي البصري الوطني

التعاون الدولي

الأنشطة الداخلية للهيئة العليا

42 | 2. وضع وتطور القطاع السمعي البصري الوطني

المؤشرات الرئيسية للمشهد السمعي البصري الوطني

الإنتاج السمعي البصري الوطني

54 | التطلعات الاستراتيجية للهيئة العليا

57 | ملاحق

الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
Haut Autorité de la Communication Audiovisuelle
Site web: www.ha.ca.ma Email: info@ha.ca.ma Tel: 05 37 57 95 00 Fax: 05 37 71 42 74

كلمة الرئيسة

السيدة لطيفة أخرباش

”
... مكسبا حاسما في تشييد
مشهد سمعي بصري وطني
يمتاز بالتعددية ويحترم
القيم الثقافية والديمقراطية
والمبادئ الدستورية للمناصفة
والتنوع وحقوق الإنسان.

“



يعد محطة تحول جوهرية في إعادة تصور مبدأ أساسي لتقنين الاتصال السمعي البصري، ألا وهو التعبير التعددي عن مختلف تيارات الفكر والرأي.

اتخذت الهيئة العليا كذلك قرارات بالغة الأهمية بشأن المضامين التي تمس بالقيم الديمقراطية الأساسية للمجتمعات، كصون الكرامة الإنسانية، واحترام مبدأ قرينة البراءة، وضمان مبدأ التوازن والتنوع في نقل الأخبار وحماية الجمهور الناشئ... وستظل هذه الإشكاليات مدرجة ضمن اهتمامات خطة عمل الهيئة العليا المستقبلية.

وسعى منها لتعزيز دورها كمنعش لمعايير الجودة والإنصاف والتوازن داخل مجال الاتصال السمعي البصري، واصلت الهيئة العليا، برسم سنة 2018، عملها في مجال استقصاء وتجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع على المستويين الاقتصادي والمهني.

واستنادا إلى النتائج المستخلصة متم سنة 2018، تبدو الحاجة ملحة لتبني رؤية بعيدة المدى، تسمح للهيئة العليا بوضع مقاربة واضحة لتقنين كفيل بمواكبة التحولات الحالية، كما تسمح بفهم أفضل لعمل وسائل الإعلام وللوقوع الذي تحدته على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية والتربوية.

عرف مجال تقنين وضبط الاتصال السمعي البصري تطورا مسترسلا منذ صدور الظهير القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري سنة 2004. ورغم طول المسار الذي ينتظرنا، يعتبر التراكم الحاصل إيجابيا، والمتجسد في مجموع القرارات المعيارية وآراء الخبرة والمقترحات والدراسات والتقارير التي أصدرتها الهيئة العليا، كما يعد مكسبا حاسما في تشييد مشهد سمعي بصري وطني يمتاز بالتعددية ويحترم القيم الثقافية والديمقراطية والمبادئ الدستورية للمناصفة والتنوع وحقوق الإنسان. وقد انخرطت أنشطة الهيئة العليا برسم سنة 2018 في هذه الدينامية المتطورة والتراكمية، ليواكب التقنين هذا التطور الاجتماعي والمهني.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، خاصة سنة 2018، شرعت الهيئة العليا في عملية تفكير معمق حول وظيفة «الضبط والتقنين» داخل منظومة سمعية بصرية وطنية في طور التنويع والتطور وفي سياق عالمي يشهد تغيرات تكنولوجية ومهنية ومجتمعية متسارعة. وأفضى هذا التفكير إلى صياغة الهيئة العليا لمقترحات وآراء بشأن النصوص التشريعية والتنظيمية التي أحييت عليها. ساهم هذا النهج الذي تعتمده الهيئة العليا من تحليل وتعزيز لخبراتها الداخلية في اتخاذها لمبادرات ذات أهمية محورية، ولعل أفضل مثال هو إصدارها لقرار

التعيينات



تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بإعطاء نفس جديد للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتعيينه يوم الإثنين 03 دجنبر 2018، السيدة لطيفة أخرياش، رئيسة، والسيدة نرجس الرغاي والسادة جعفر الكنسوسي، وعلي البقالي الحسني، وعبد القادر الشاوي أعضاء جدد للمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري.



رئيسة الهيئة العليا وأعضاء المجلس الأعلى والمدير العام يؤدون القسم بين يدي جلالة الملك

تأتي هذه التعيينات لتوطيد مسار تقوية دور وموقع الهيئة العليا، كمؤسسة دستورية للحكامة الجيدة، عقب دخول القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري حيز التنفيذ شهر شتنبر 2016، حيث عملت التعديلات التي تضمنها على الارتقاء بالمهام المنوطة بالمجلس الأعلى وتوسيع الاختصاصات المخولة له.

كما استقبل جلالة الملك كأعضاء للمجلس الأعلى كلا من:

- السيدة فاطمة بروودي والسيد خليل العلمي الإدريسي، المعينين من طرف رئيس الحكومة؛
- السيدة بديعة الراضي، المعينة من طرف رئيس مجلس النواب؛
- والسيد محمد المعزوز، المعين من طرف رئيس مجلس المستشارين.

كما تفضل جلالة الملك، حفظه الله، بتعيين السيد بنعيسى عسلون، مديرا عاما للاتصال السمعي البصري.



1. أنشطة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

إغناء وتحسين الإطار المعياري للاتصال
السمعي البصري

المساهمة في الاستراتيجيات القطاعية
للسياسة العمومية

تقنين وضبط المشهد السمعي البصري
الوطني

التعاون الدولي

الأنشطة الداخلية للهيئة العليا

12

40 < 12

1. أنشطة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

إغناء وتحسين الإطار المعياري للاتصال السمعي البصري

قرار متعلق بالتعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي

هذا المبدأ ضمان تنوع مصادر الأخبار والتعبير عن مختلف الآراء عند التطرق لقضايا الشأن العام، بمعزل عن الانتماء السياسي والنقابي والمهني أو غيرها. علاوة على ذلك وبخصوص المجالات الإخبارية التي تبثها خدمات القطاع العمومي، يؤكد القرار على ضرورة إعمال قاعدة الإنصاف عند ولوج الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمهنية إلى هذه الخدمات، على أساس التمثيلية المؤسسية.

موازاة مع ذلك، وتطبيقاً للمهام القانونية الموكلة للهيئة العليا، وسع القرار رقم 20.18 نطاق استفادة الجمعيات من الولوج المنصف إلى خدمات الاتصال السمعي البصري حسب مجالات اهتمامها. كما ينص على ضرورة احترام التنوع اللغوي والمجالي، والمناصفة بين الجنسين، والإنصاف الترابي وعدم الاحتكار عند استضافة جمعيات المجتمع المدني أو تغطية نشاطاتها. ويحث المتعهدين أيضاً على إيلاء اهتمام خاص بمشاركة الشباب والمغاربة المقيمين بالخارج والأشخاص في وضعية إعاقة في النقاش حول قضايا الشأن العام.

نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ودخل حيز التنفيذ في فاتح أكتوبر 2018.

أصدر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، بتاريخ 7 يونيو 2018، قراره رقم 20.18 بشأن ضمان التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي في خدمات الاتصال السمعي البصري خارج فترات الانتخابات العامة والاستفتاءات، ناسخاً ومعوذاً قرار المجلس الأعلى رقم 46.06 الصادر بتاريخ 27 شتنبر 2006 بشأن الموضوع ذاته.

تبعاً لمقاربة تهدف إلى تطوير الإطار المعياري للاتصال السمعي البصري تدريجياً والاستفادة من التجارب المتراكمة على مدى العقد الماضي، يعبر القرار رقم 20.18 عن عزم الهيئة العليا الانتقال من تعددية تضمن ولوج الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمهنية إلى الخدمات السمعية البصرية للتعبير عن آرائها حول قضايا الشأن العام، إلى تعددية تيارات الفكر والرأي بشكل يضمن حق المواطن في الولوج إلى معلومة متعددة ومختلفة. كما يأخذ هذا القرار بعين الاعتبار واقع تنظيم واشتغال المشهد الحزبي والنقابي والمهني الوطني.

انطلاقاً من هذا الهدف المزدوج، اعتمد القرار رقم 20.18 مبدأ التوازن في التعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي في جميع البرامج الإخبارية وكل الخدمات، عمومية كانت أو خاصة. يروم



قرار متعلق بمعايير تحديد الأتاوى عن استغلال الترددات الراديو كهربائية

والاجتماعية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط الخاصة بكل جهات المملكة، ومن جهة أخرى، تكنولوجيا البث (إذاعة وتلفزة، أرضية ورقمية)، انسجاما مع توصية الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT-R SM.2012.3) المتعلقة «بالجوانب الاقتصادية لتدبير الطيف الترددي» واستنادا إلى أنجع النماذج المعمول بها عالميا.

تم اعتماد هذا النموذج¹ بموجب قرار وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي رقم 2045.18 الصادر بتاريخ 20 يونيو 2018 المتعلق بتحديد الأتاوى عن استغلال الترددات الراديو كهربائية، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 6692 بتاريخ 19 يوليوز 2018. وقد أسفرت الصيغة المعتمدة في القرار السالف الذكر عن انخفاض بنسبة 49 بالمائة في المبلغ الإجمالي للأتاوى المستحقة للترددات المعنية لبث خدمات تلفزيونية أو إذاعية بصفة عامة، فيما سجل المبلغ الإجمالي للأتاوى المستحقة لشريط التردد «إف.إم» انخفاضا بنسبة 67 بالمائة بصفة خاصة².

أطلقت الهيئة العليا منذ سنة 2015 ورش مراجعة قاعدة احتساب الأتاوى عن استغلال الترددات من طرف متعهدي الاتصال السمعي البصري، وذلك بهدف إرساء منهجية احتساب متناسقة تتماشى مع الممارسات الدولية والمطبقة بالطريقة نفسها على محطات البث الإذاعية والتلفزيونية للمتعهدين الخواص وللشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري العمومي، مع مراعاة في الآن ذاته، التكنولوجيات الحديثة للبث والتميزات السوسيواقتصادية بين مختلف جهات المملكة.

تشكل هذه المنهجية إحدى الآليات التي تمكن من وضع نظام تمييز إيجابي من شأنه أن يحث المتعهدين ومقدمي طلبات الترخيص على توسيع نطاق تغطية الجهات النائية عن أهم المراكز الحضرية والاقتصادية للبلاد. كما تسعى الهيئة العليا من خلال هذه المنهجية إلى تعزيز مبدأ الإنصاف المجالي في التغطية الإعلامية وتعميم استفادة المواطنين من تحرير القطاع.

في هذا الصدد، قامت الهيئة العليا بإعداد نموذج لاحتساب الأتاوى آخذة بعين الاعتبار، من جهة، أحدث المعطيات الاقتصادية

1 - تم تصميم هذه الطريقة الجديدة لتحديد التكاليف عبر معادلة مفصلة في الملحق 1

2 - لمزيد من المعلومات أنظر الملحق 1

المساهمة في الاستراتيجيات القطاعية للسياسة العمومية

والإجراءات لإعمال الحقوق الأساسية، كحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين والحق في الصحة وتيسير ولوجية الأشخاص في وضعية إعاقة وصون الكرامة الإنسانية...

بصفتها فاعلا مؤسسيا رئيسا في ترسيخ وتكريس مبادئ حقوق الإنسان، تتوصل الهيئة العليا بطلبات من بعض القطاعات الوزارية بهدف إبداء رأيها بشأن استراتيجياتها المرتبطة بالتوجهات

خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

خطة العمل الوطنية، خاصة فيما يرتبط بالتدابير المتعلقة بتدعيم دور وسائل الإعلام السمعية البصرية في تعزيز قيم ومبادئ المساواة بين الجنسين ومناهضة التمييز وتعزيز مكانة اللغة الأمازيغية في الإعلام العمومي والنهوض بالتربية على وسائل الإعلام والاتصال لدى الأطفال.

عقب الإعلان الرسمي عن اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان شهر دجنبر 2017، أبدت الهيئة العليا بطلب من وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، رأيها وكذا مقترحاتها بشأن آليات تتبع وتقييم تفعيل هذه الخطة. حيث قدمت للوزارة بخصوص المشروع ذاته، رأيها حول طرق تفعيل





الميثاق الوطني « للإعلام والبيئة والتنمية المستدامة »

30 مارس 2018 اجتمع بحضور كافة الشركاء المؤسسين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الثقافة والاتصال وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وندوة رؤساء الجامعات...)؛ إذ شكل هذا اللقاء فرصة لإعطاء الانطلاقة لمرحلة تفعيل الميثاق بإحداث «لجنة للتنسيق والتتبع» مكونة من خمس عشرة مؤسسة تمثل مختلف أصناف الشركاء، كما تمت المصادقة على جملة من التوصيات.

أطلقت الهيئة العليا هذه المبادرة سنة 2016، على هامش فعاليات الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وتم توقيع الميثاق بتاريخ 31 أكتوبر 2017، خلال حفل عمومي نظم يوم 09 نونبر 2016 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة. يهدف هذا المشروع الرفع من تأثير الإعلام الوطني، بكافة دعوماته، في مواجهة التحديات الكبرى التي يعرفها المغرب في مجالات البيئة والتنمية المستدامة. وبانقضاء فترة التنسيق التي أشرفت عليها الهيئة العليا، عقد يوم



الخطة الحكومية للمساواة (إكرام 2)

الهيئة العليا تتبع مؤشر هدفه قياس فعالية نظام المواكبة واليقظة والإنذار لقياس مستوى ولوج النساء والرجال إلى برامج النقاش التلفزية والإذاعية.

تعتبر الهيئة العليا إحدى المؤسسات المنخرطة في الخطة الحكومية للمساواة (إكرام 2)، والتي كانت موضوع اتفاق تمويل وقع شهر دجنبر 2018، بين الاتحاد الأوربي ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية. في هذا الإطار، تتولى

تقرير حول المغرب للمقررة الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

شكل هذا الاجتماع مناسبة لاطلاع ممثل المقررة الخاصة على موقف الهيئة العليا بشأن قضية التمييز، ولاسيما عن طريق القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى المتعلقة ببعض البرامج السمعية البصرية التي تضمنت عبارات ذات طابع عنصري أو تمييزي على أساس الجنس أو الدين أو تمس بالكرامة الإنسانية.

ساهمت الهيئة العليا إلى جانب المؤسسات الوطنية الأخرى في أشغال اللجنة المشرفة على تحضير الزيارة الرسمية للمقررة الخاصة. كما استقبلت رسميا ممثل المقررة الخاصة لإجراء محادثات حول التقدم المعياري المسجل في مجال المعالجة الإعلامية لإشكالية التمييز وكذا التحديات المطروحة بهذا الشأن.





التقرير السنوي للخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان والحرية الدينية عبر العالم

تتعلق المعلومات التي أدلت بها الهيئة العليا أساسا بإشكالية التنوع اللغوي في الإعلام العمومي المغربي.

بطلب من وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، قدمت الهيئة العليا المعلومات المتعلقة بتقنين الاتصال السمعي البصري واللازمة لصياغة الرد الرسمي للمغرب على الاستبيان الداعم للتقرير السنوي لحقوق الإنسان والحرية الدينية عبر العالم الصادر عن الخارجية الأمريكية برسم سنة 2018.

استبيان مجموعة العمل بالأمم المتحدة حول قضايا حقوق الانسان والتجارة

من زاوية قضية النوع. تتعلق المعلومات التي أدلت بها الهيئة العليا أساسا بمظاهر سوء المعاملة والعنف ضد المرأة، وكذا الممارسات الفضلى في مجال محاربة الهشاشة التي تعانيها المرأة وتهميشها في سوق العمل.

بطلب من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، قدمت الهيئة العليا المعلومات المتعلقة بتقنين الاتصال السمعي البصري، وذلك في إطار صياغة الرد الرسمي للمغرب للإجابة على استبيان مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول مسألة حقوق الإنسان والتجارة



تقنين وضبط المشهد السمعي البصري الوطني

العمومية للاتصال السمعي البصري، وبالقيم الثقافية للمجتمع، وبصون الكرامة الإنسانية، وبالدينامية الاقتصادية للقطاع.

تكتسي ممارسة الهيئة العليا لمهامها وصلاحياتها القانونية أشكالاً وأبعاداً متنوعة. وترتبط هذه الصلاحيات بالمهام الخاصة للخدمة

إحداث خدمات تلفزيونية وإذاعية جديدة

التطور المسجل على مستوى عادات وأمط الاستهلاك. وبذلك، تم منح إذن لشركة ميديتلكوم⁵ لتوزيع خدمة سمعية البصرية تحت الطلب عبر الهاتف النقال.

تظهر استراتيجية التموّج في سوق الاتصال السمعي البصري المعتمدة من طرف متعهدي الاتصالات، التحول الجاري منذ عدة سنوات، للنموذج الاقتصادي لأنشطة الاتصالات.

منح المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري خلال سنة 2018 ثلاثة تراخيص لإحداث واستغلال خدمتين تلفزيونيتين³ تبثان عبر الساتل، وخدمة إذاعية جهوية تبث بنظام التشكيل الترددي «إف.إم»⁴.

بحكم مساهمة تجهيز الأسر المغربية بالشاشات المتصلة بالإنترنت في الرفع من نسبة استهلاك المضامين السمعية البصرية تحت الطلب، عمل المجلس الأعلى من خلال قراراته، على الأخذ بعين الاعتبار هذا



3 - TV Jeunesse et TV Découverte -

4 - Radio Azawan الذي سيغطي أحواض الاستماع التالية: سوس ماسة وأبواب الصحراء والمناطق الصحراوية.

5 - Orange Films & séries: أول إذن بمنح لخدمة سمعية بصرية تحت الطلب لفائدة شركة IFLIX Maghreb



قرارات بخصوص المضامين السمعية البصرية

بعض المعطيات الكمية

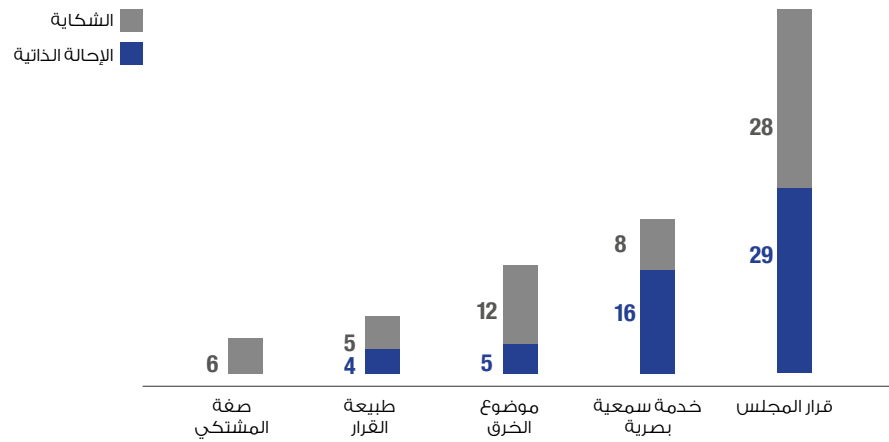
أو بناء على إحالات ذاتية⁶ من طرف المجلس الأعلى نفسه، وعددها تسعة وعشرون قرارا. وكالتزام قانوني ولأهداف بيداغوجية، تم نشر أغلب⁷ هذه القرارات في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة العليا.

أصدر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، خلال سنة 2018، سبعة وخمسين قرارا تهم صورا أو عبارات بثتها الخدمات السمعية البصرية، سواء تلك المقدمة طرف الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري العمومي أو من طرف المتعهدين الخواص. اتخذت هذه القرارات إما بناء على شكايات الأغيار وعددها ثمانية وعشرون قرارا،



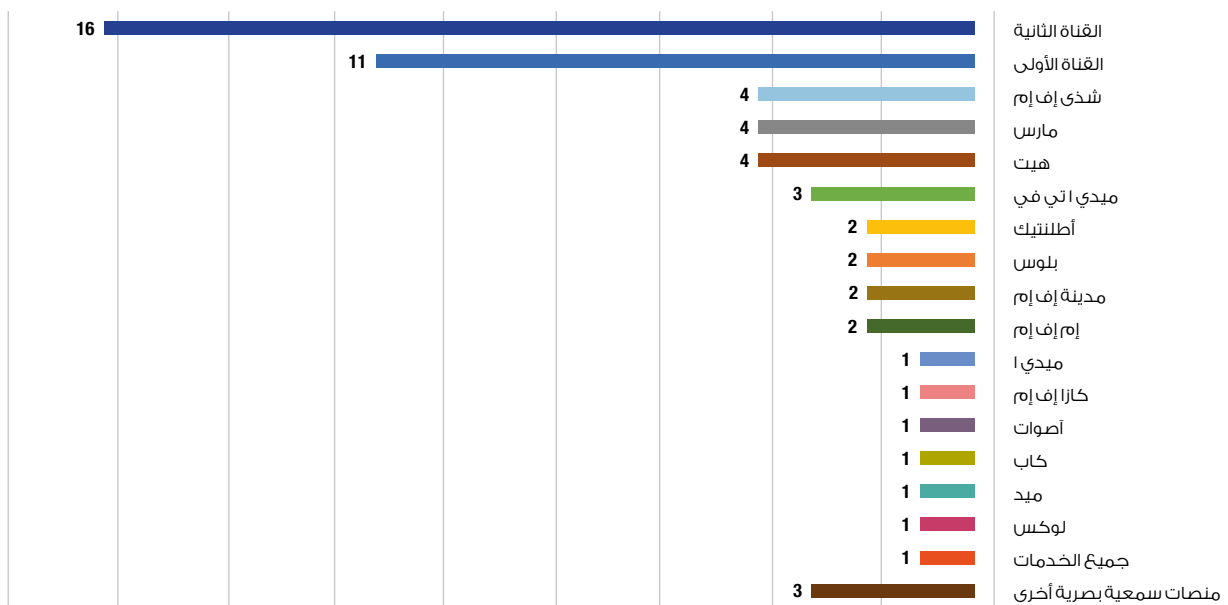
6 - يتم اتخاذ قرار الإحالة الذاتية من طرف المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري استنادا للتقارير الخاصة بتتبع البرامج المبنوثة والتي تنجزها المصالح التقنية للمديرية العامة للاتصال السمعي البصري
7 - لا يتم نشر القرارات التي لا تفضي إلى عقوبات وكذا القرارات التي تقضي بعدم الاختصاص في البت في موضوع الشكاية المعروضة على المجلس الأعلى.

توزيع القرارات حسب المؤشرات (خلال سنة 2018)

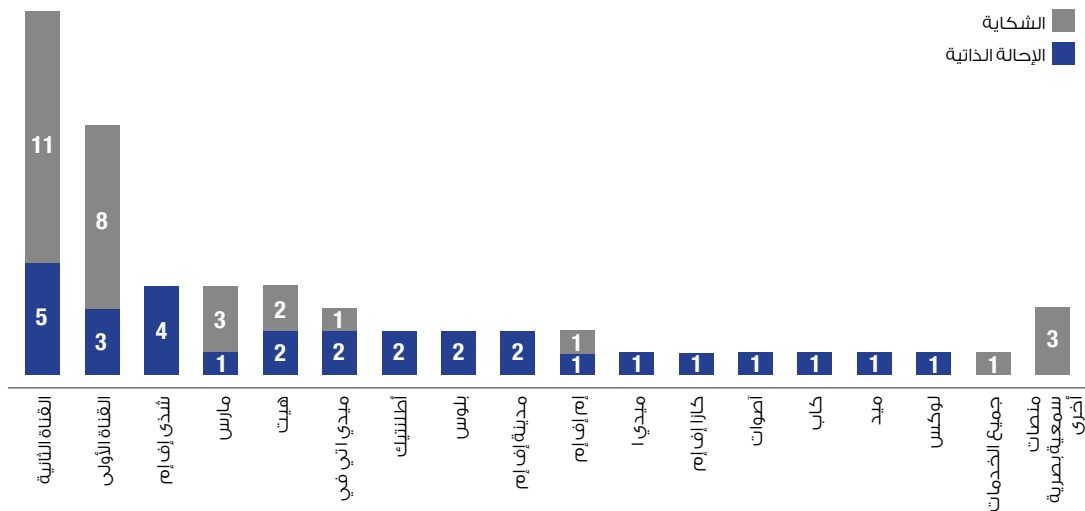


توزعت قرارات المجلس الأعلى المتعلقة بتقنين المضامين حسب الخدمات كما يلي:

توزيع القرارات حسب الخدمة

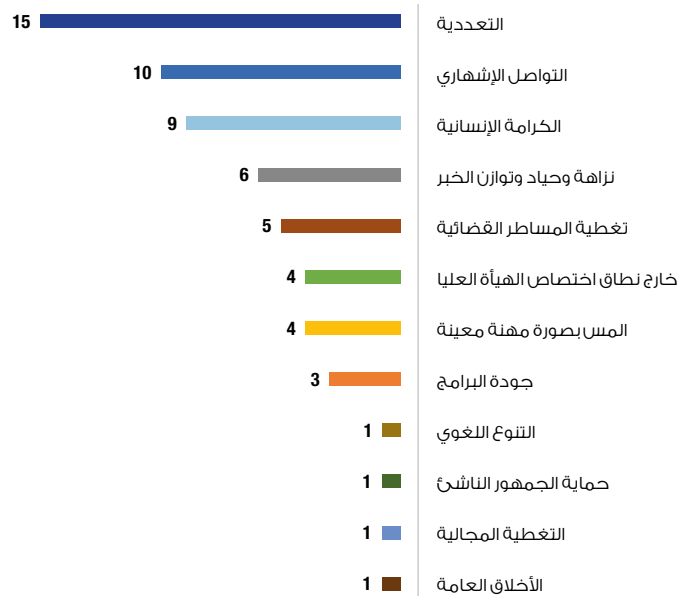


توزيع القرارات حسب الخدمة ومصدر الإحالة

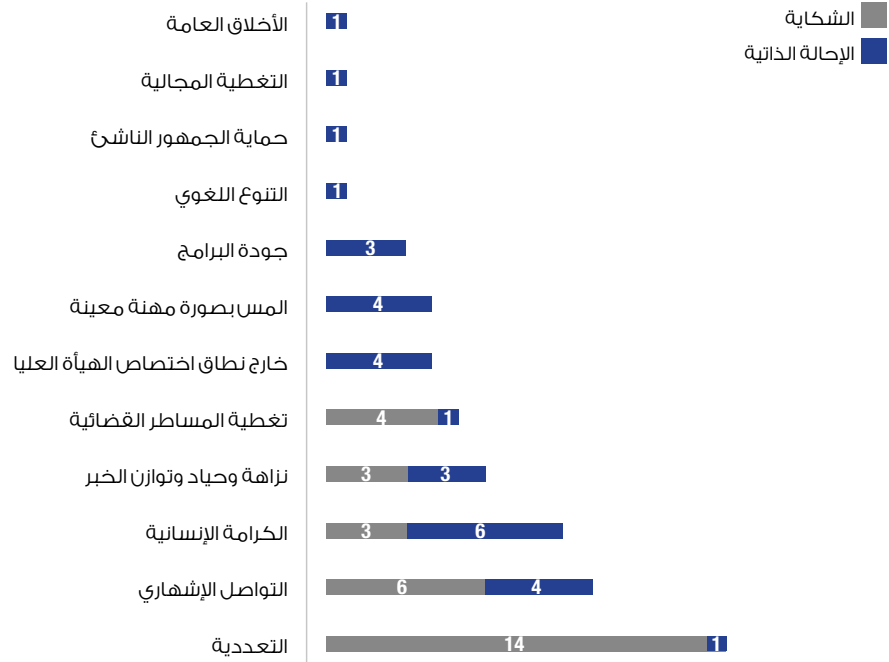


تمشيا مع مجال اختصاصات المجلس الأعلى، تهدف هذه القرارات، أساساً، إلى تذكير المتعهدين بالمبادئ والقواعد الأساسية لممارسة الاتصال السمعي البصري. تتوزع القواعد موضوع قرارات المجلس الأعلى برسم سنة 2018 كالتالي:

توزيع القرارات حسب التهمة



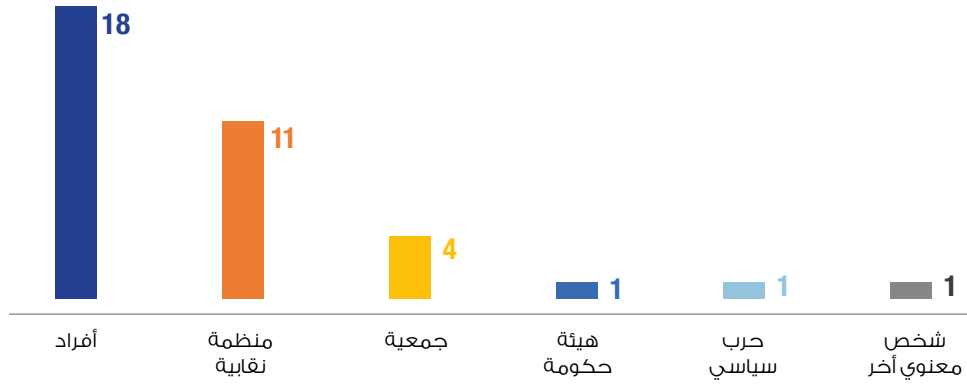
توزيع القرارات حسب التهمة ومصدر الإحالة



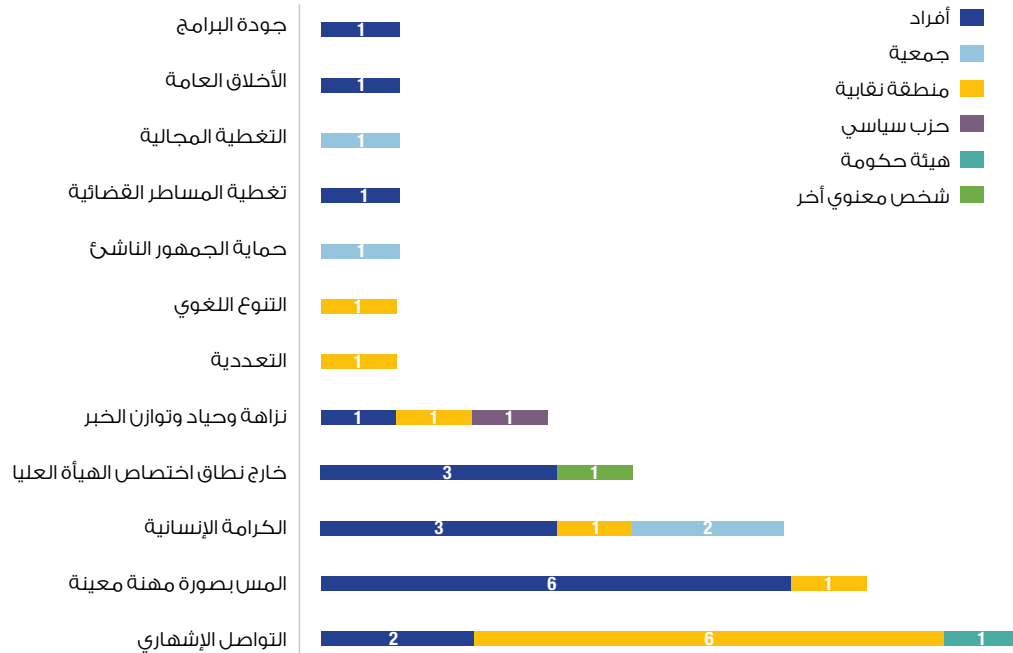
على الأفراد خاصة، ساهم بشكل كبير في تطوير التفاعل بين المجلس الأعلى والمواطنين. توضح الرسوم البيانية التالية توزيع الشكايات حسب مصادرها:

يترجم مجموع هذه المؤشرات المتعلقة بعدد الشكايات ومصدرها وطبيعتها، الاهتمام المتزايد لعدد متنوع من الفاعلين سواء بجودة المضامين أو بممارسات هيئة التقنين. كما أن توسيع نطاق تدخل الهيئة العليا، عقب التعديل القانوني لسنة 2016، من خلال الانفتاح

توزيع القرارات حسب مصدر الشكاية (36 مشتكياً)



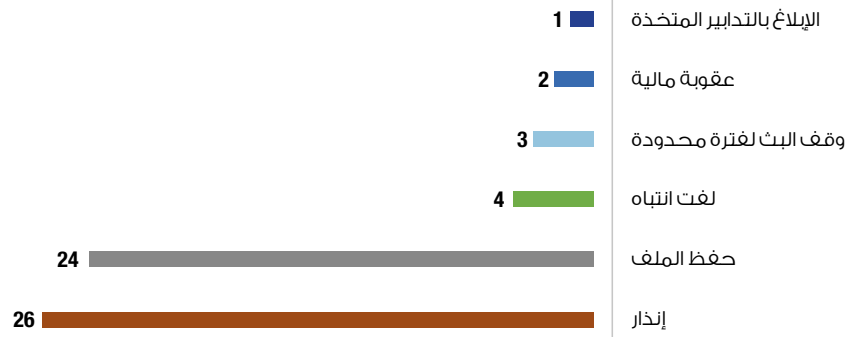
توزيع القرارات حسب التهمة ومصدر الشكاية



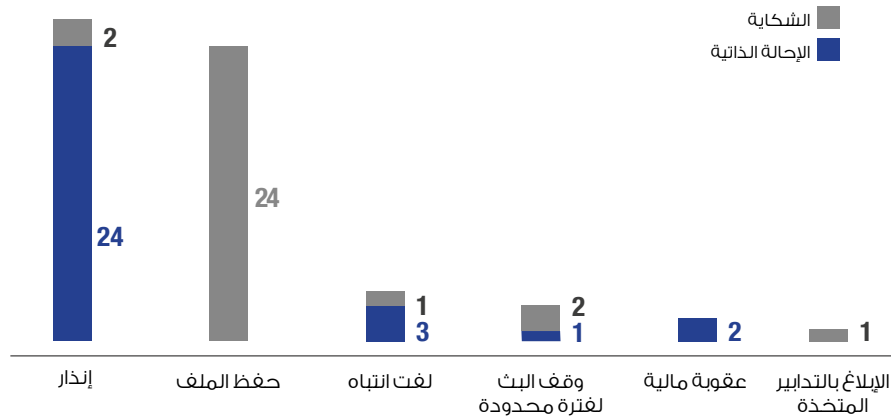
المتعهدين المعنيين مع القرارات السابقة. تتوزع قرارات المجلس الأعلى برسم سنة 2018 حسب طبيعة التدابير كما يلي:

تتبنى قرارات المجلس الأعلى على عدة معايير تأخذ بعين الاعتبار مدى خطورة الوقائع، ومستوى تشابك الحثيات، بالإضافة إلى تفاعل

توزيع القرارات حسب طبيعة القرار



توزيع القرارات حسب طبيعة القرار ومصدر الإحالة





إسهامات نوعية

خال من الأحكام ذات البعد الأخلاقي والإيحاءات التي تمس بالكرامة الإنسانية (القرار رقم 07.18 الصادر بتاريخ 08 مارس 2018)؛

- ألا تأخذ التصريحات المتعلقة بمرض ما شكل تقديم وصفات علاجية أو تحث على سلوكيات من شأنها إلحاق الضرر بصحة الأشخاص، دون الرجوع إلى ذوي الاختصاص أو بمعزل عن التأطير القانوني الجاري به العمل والضمانات العامة لمزاولة مهنة الطب (القرار رقم 12.18 الصادر بتاريخ 19 أبريل 2018).

من جهة أخرى، قرر المجلس الأعلى أن التوازن والحياد يحتم تفادي استغلال أي منشط أو مقدم برنامج لوظيفته بغرض الدفاع عن مواقفه والإدلاء بأرائه الشخصية بخصوص مسألة تهم المصلحة العامة والتأثير بذلك على حكم الجمهور (القرار رقم 19.18 الصادر بتاريخ 17 ماي 2018 والقرار رقم 21.18 الصادر بتاريخ 31 ماي 2018).

علاوة على التقييم الكمي والموضوعاتي لمجموع القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى والمتعلقة بالمضامين السمعية البصرية، يتعين قراءة حصيلة عمل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من زاوية الإسهام الفعلي في تعزيز المعايير والممارسات الإعلامية السمعية البصرية، بفضل مراكمة قواعد ومعايير أنتجتها قرارات المجلس الأعلى وتملكها من طرف المتعهدين.

يرتكز تقدير الطبيعة الخاصة لمهمة الهيئة العليا أيضا على كون ضمان الحرية التحريرية لجميع المتعهدين، العموميين والخواص، وتكريس حق الجمهور مستخدم وسائل الإعلام، يظلان الدعمتين الأساسيتين لعمل هيئة التقنين.

للاستدلال على ذلك، من المهم التذكير على سبيل المثال، بأن المجلس الأعلى سبق أن قرر أن واجب حماية الصحة العامة ونزاهة الخبر يستوجب:

- أن تكون الأخبار والمعطيات المقدمة من قبل المنشطين والمتدخلين في البرامج السمعية البصرية (كيفما كانت صفتهم: فقيه، مستشار قانوني، خبير)، مؤكدة ومدعومة بتحديد مصدرها ومقدمة بشكل



تتبع التعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي

رقم 46.06 المتعلق بالتعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي في الخدمات السمعية البصرية، الذي تم نسخه وتعويضه بقرار المجلس الأعلى رقم 20.18 المتعلق بالموضوع نفسه، والذي دخل حيز التنفيذ في فاتح أكتوبر 2018.

تُظهر هذه البيانات تفاوتات واضحة على مستوى مدد المداخلات في النشرات الإخبارية، لصالح أعضاء الحكومة وبنسب أقل، أحزاب الأغلبية. بيد أنه على مستوى البرامج الإخبارية⁸ يسجل احترام أكبر لقاعدة الإنصاف.

بناء على هذه الملاحظات، اتخذ المجلس الأعلى القرارات الملائمة لإثارة انتباه المتعهدين إلى التزاماتهم المتعلقة بالتعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي.

يقوم المجلس الأعلى، بموجب القانون، بإعداد بيان فصلي عن مدة مداخلات الشخصيات السياسية والنقابية والمهنية والجمعوية في البرامج التي تبثها شركات الإذاعة والتلفزة، يوجه هذا البيان إلى رئيس الحكومة، ورئاسة غرفتي البرلمان، ومسؤولي الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية، والغرف المهنية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أعد المجلس الأعلى ووجه إلى المؤسسات المعنية، خلال سنة 2018، أربعة بيانات عن مدة مداخلات الشخصيات العمومية في خدمات الاتصال السمعي البصري (تهم الفصل الأخير من سنة 2017 والفصول الثلاثة الأولى من سنة 2018). تم إعداد هذه البيانات، المنشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة العليا، وفقا لقواعد القرار





تخطيط وتنسيق وتعيين الترددات

تخطيط الترددات

في إطار توسيع تغطية العرض الإذاعي العمومي لساكنة المناطق التي لا تستفيد من تغطية إذاعية بالتشكيل الترددي إف.إم، قامت الهيئة العليا خلال سنة 2018 وبطلب من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، بتحديد وتخصيص ثلاثة وستين ترددا جديدا لفائدتها في ثمانية مناطق.



1 تردد واحد في شفشاون لبث الإذاعة الأمازيغية.

2 ترددان في فاس وتارجيست لبث الاذاعات الجهوية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة: إذاعة فاس وإذاعة الحسيمة

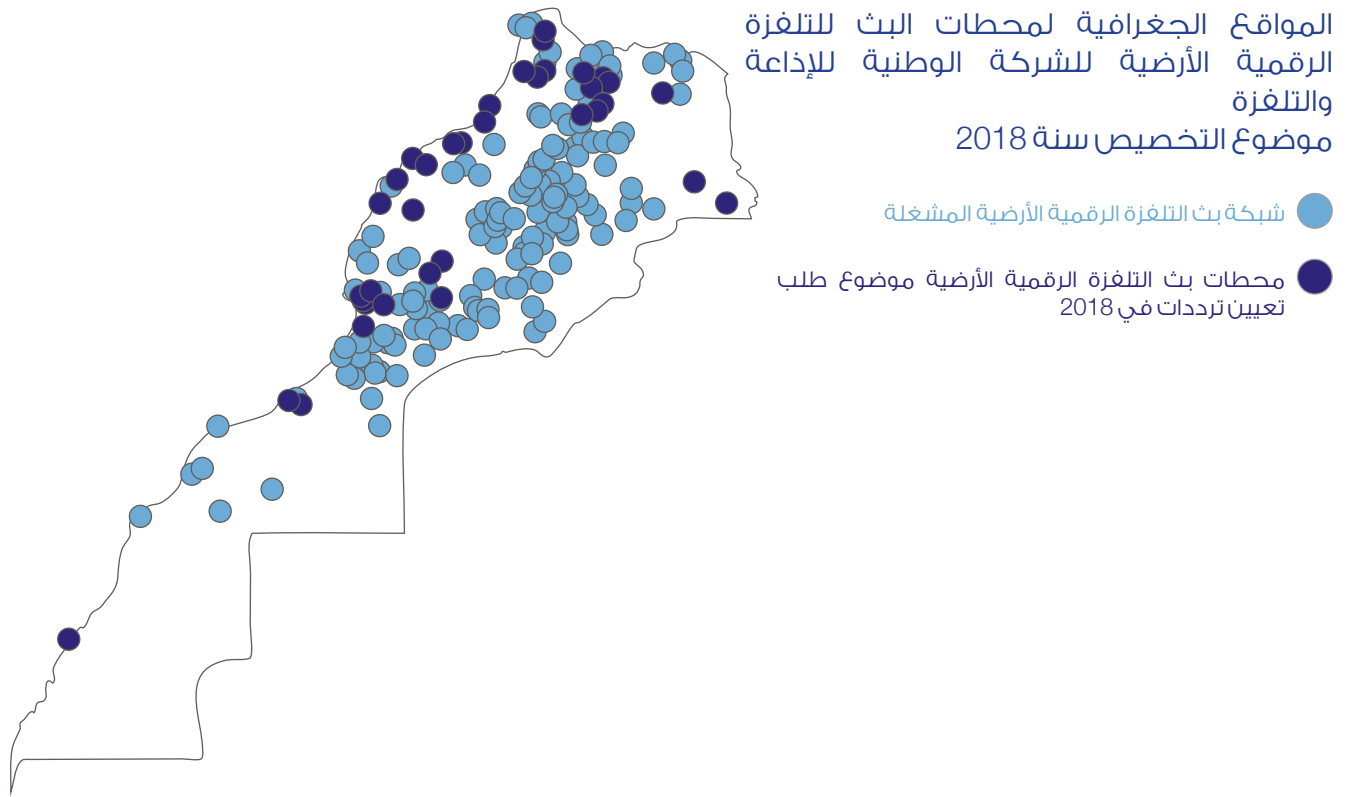
ترددا في 15 محطة لبث الإذاعات الوطنية العمومية : بمعدل 4 ترددات/ إذاعة لبث الخدمات الإذاعية الوطنية المقدمة من الشركة

60 الوطنية للإذاعة والتلفزة: الإذاعة الوطنية، الإذاعة الأمازيغية، الإذاعة الدولية وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم



DVB-T2، لتشغيل محطتي بث بجودة عالية الوضوح للتلفزة الرقمية الأرضية، وذلك على مستوى «الرباط زعير» و«عين الشق الدار البيضاء».

كما استجابت الهيئة العليا لطلب تقدمت به الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من أجل تحديد وتخصيص ترددتين في النطاق الترددي العالي جدا



كما أن المشاورات التي واكبت تحرير النطاق الترددي 700 ميغاهيرتز، توجت بإنجاز دراسة من لدن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تهدف إلى توفير ثمانية ترددات في كل محطة موضوع الدراسة. وقد تحقق هذا الهدف في ثلاث وثمانين محطة، في حين تم توفير سبعة ترددات في خمس عشرة محطة وستة ترددات في محطة واحدة، ليصل عدد الترددات التي تمت دراستها إلى ما مجموعه سبع مائة وخمسة وسبعون ترددا.

وفي إطار تحرير النطاق الترددي 694-790 (700 ميغاهيرتز) لفائدة خدمات الاتصالات المتنقلة وفقا للمخطط الوطني للترددات المعتمد بقرار رئيس الحكومة رقم 3.06.18 المؤرخ في 15 مارس 2018، قامت الهيئة العليا بتخصيص أربعة وأربعين ترددا/قناة يهيم البث التلفزيوني الرقمي الأرضي في النطاق الترددي 470-694 ميغاهيرتز، تعوض تلك المشغلة في النطاق الترددي 700 ميغاهيرتز والمعينة سلفا للشركة.

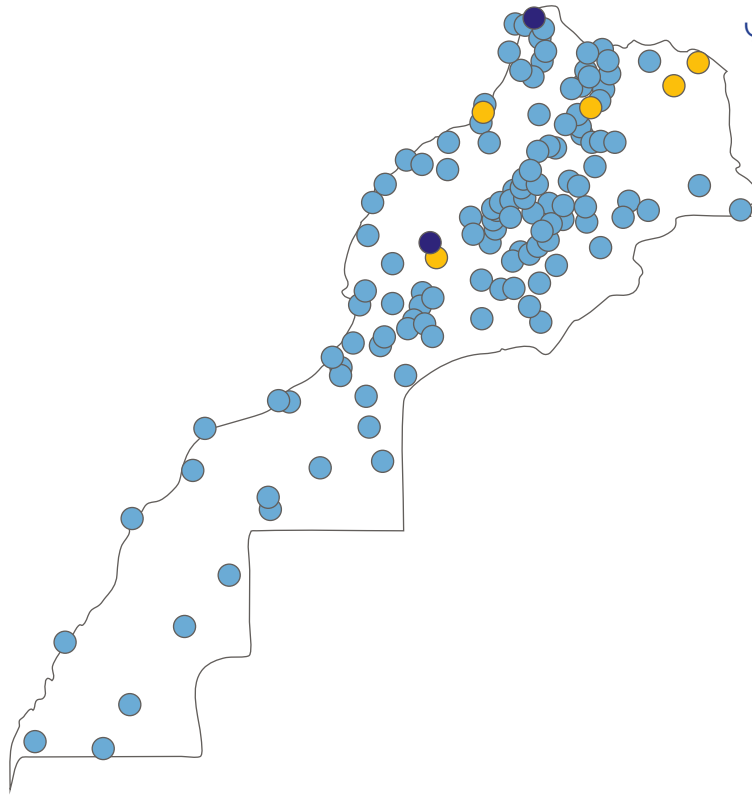


تعيين الترددات

بتعيين ترددتين على التوالي، لفائدة «طنجة ميد» من أجل تغطية الحملة السنوية «مرحبا 2018» الخاصة بعملية عبور مغاربة العالم إلى أرض الوطن، وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان لتغطية فعاليات المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الذي نظم بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 13 دجنبر 2018.

قام المجلس الأعلى خلال سنة 2018 بتعيين أربعة ترددات لفائدة ثلاثة متعهدين إذاعيين خواص من أجل توسيع التغطية بمدن مراكش وتاوريرت وتازة ووجدة وسلا. وفي إطار منح الأذن للبث الإذاعي المؤقت، قام المجلس الأعلى

المواقع الجغرافية لمحطات البث الإذاعي بالتشكيل الترددي إف إم موضوع تعيين الترددات سنة 2018



● محطات البث المنصبة

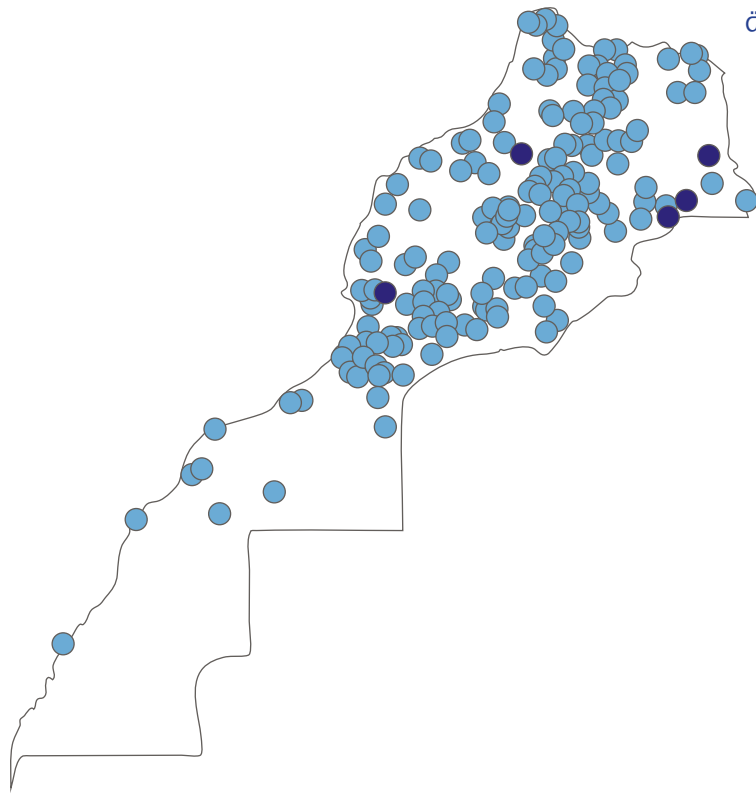
● محطات البث إف إم المشغلة إثر تعيين الترددات الخاصة بها في 2018

● محطتا بث مؤقتتان مستغلتان من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان و Tanger Med في إطار الترخيصين الممنوحين لهما من طرف المجلس الأعلى.



الأرضي عبر متعدد الإرسال الأول والثاني في خمس محطات جديدة (أسقال - عين الشاعر - عين الشواطر - تندرارا - مولاي بوعزة)

قامت الهيئة العليا كذلك خلال سنة 2018 بتعيين عشرة ترددات لفائدة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تهتم البث التلفزيوني الرقمي



المواقع الجغرافية لمحطات بث التلفزة الرقمية الأرضية للشركة الوطنية موضوع تعيين الترددات سنة 2018

شبكة بث التلفزة الرقمية الأرضية المشغلة

محطات بث التلفزة الرقمية الأرضية موضوع تعيين الترددات

التنسيق الدولي للترددات

وفي إطار عملية التنسيق الثنائي للترددات بين المغرب وإسبانيا، وعلى ضوء نتائج الدراسة المتعلقة بتثمين مخطط ترددات التلفزة الرقمية في النطاق الترددي 470-790 ميغاهيرتز، تم إبرام اتفاقيات ثنائية همت مائتين وإثنين ترددا/محطة من ضمن مائتين وإثنتي عشر ترددا/محطة قدمها المغرب للتنسيق.

طبقا لمقتضيات الاتفاقية الجهوية جنيف 1984، قامت الهيئة العليا خلال سنة 2018 بفحص مائتين وخمسين ترددا إذاعيا إف.إم معروضا للتنسيق، من ضمنها مائة وثلاثة وأربعون ترددا تم تنسيقها مع موريتانيا، ستة وثلاثون مع إسبانيا وسبعة مع الجزائر.



تطوير آليات التقنين

نموذج دفاتر التحملات

حرصا منه على تفعيل التعديلات المدرجة على الإطار القانوني للاتصال السمعي البصري سنتي 2015 و2016، اعتمد المجلس الأعلى، بعد تشاور مع المتعهدين، نموذجا جديدا لدفتر التحملات يهدف بالأساس، إلى تأطير استغلال الخدمات التلفزيونية والإذاعية الخاصة. مكن هذا التأهيل من تقوية التزامات المتعهدين بمقتضيات جديدة متعلقة بتعددية التعبير عن تيارات الفكر والرأي، والمساواة بين الجنسين، والتربية على وسائل الإعلام والاتصال، وحماية المشاهدين/المستمعين فيما يتعلق بالمضامين التي تعالج مواضيع الصحة.

أدرج النموذج الجديد لدفتر التحملات التزامات جديدة تتعلق، على سبيل المثال، بإحداث واستغلال التجهيزات التقنية للبث وتحصيل الديون العامة، إلخ.

كما شملت هذه التعديلات تخفيضا معتبرا في المقابل المالي الذي يتعين أدائه مقابل الحصول على ترخيص، وذلك بهدف تحقيق الملاءمة مع الواقع الاقتصادي للقطاع الذي يظل متأثرا بشروط تمويل المتعهدين من السوق الإشهاري، واحتدام المنافسة الدولية، علاوة على الآثار الناجمة عن التقارب التكنولوجي.

منصة إلكترونية للتتبع

أطلقت الهيئة العليا، منذ سنة 2015، ورش تطوير الإدارة الإلكترونية في تعاملها مع المتعهدين. يعتمد هذا المشروع أساسا على تطوير نظام معلوماتي يعمل على تحصيل ومعالجة البيانات المتعلقة بالقطاع السمعي البصري وتقاسمها مع المتعهدين. ويمكّن هذا النظام، الذي تم تصميمه وتطويره من طرف خبراء الهيئة العليا بتشاور مع المتعهدين، هيئة التقنين والمتعهدين من التتبع المستمر لوضعهم القانوني والمالي، بالإضافة إلى التقييم المستمر لمدى احترامهم للالتزامات المنصوص عليها في دفاتر تحملات الخدمات التي يقدمونها.

دعمت الهيئة العليا سنة 2018 نظامها المعلوماتي ببرنامج جديد يخول لها إمكانية تتبع مداخلات الشخصيات العمومية في البرامج الإخبارية. كما يسمح هذا البرنامج تلقائيا بتوفير بيانات حول مدى مداخلات الشخصيات العمومية من أجل ضمان التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي.

التعاون الدولي

السمعي البصري وتعزيز تضافر الجهود بين الشبكات. كما عرفت هذه السنة عودة الهيئة العليا لمهام انتدابية داخل شبكة هيئات التقنين المتوسطة والشبكة الإفريقية لهيئات تقنين الاتصال.

تميزت أنشطة الهيئة العليا على الصعيد الدولي خلال سنة 2018، بالاهتمام الكبير الذي تم إيلاؤه لتوسيع نطاق شراكاتها والانفتاح على فضاءات جديدة للتبادل والتفكير في مجال تقنين الاتصال

شبكات التعاون بين هيئات التقنين والضبط

خلال هذه اللقاءات، ساهمت الهيئة العليا في إغناء المناقشات حول مواضيع ذات أهمية بالغة، كالانتقال نحو الإعلام الرقمي والتمثل الإعلامي لظاهرة الهجرة والمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ومحاربة خطابات الكراهية، فضلا عن التريبة على وسائل الإعلام والاتصال.

علاوة على المشاركة في تنفيذ خطط العمل وتفعيل الأنشطة الخاصة بمختلف شبكات التقنين التي تنخرط فيها⁹، شاركت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في الجموع العامة¹⁰ لهذه الشبكات، وكذا في اجتماعات الشبكات التي تتمتع فيها بصفة عضو ملاحظ¹¹ أو ضيف دائم¹².



9 - الشبكة الإفريقية لهيئات تقنين الاتصال، والشبكة الفرنكوفونية لهيئات تقنين الاتصال، وشبكة هيئات التقنين المتوسطة، ومنتدى هيئات تقنين الاتصال السمعي البصري للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

10 - يتعلق الأمر بالجموع العامة لمندى هيئات تقنين الاتصال السمعي البصري للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

11 - الشبكة الإيبرو-أمريكية لهيئات تقنين وضبط الاتصال (ياوندي، 10 و12 دجنبر).

12 - المنصة الأوروبية لهيئات التقنين (لوكسمبورغ 24 و25 ماي، وبراتيسلافا 11 و12 أكتوبر)، (كوتونو، 20 و21 فبراير)، والمنصة الأوروبية لهيئات التقنين (لوكسمبورغ 24 و25 ماي، وبراتيسلافا 11 و12 أكتوبر).

12 - المنصة الأوروبية لهيئات التقنين.

لاسيما مجموعة العمل الخاصة «بالتربية على وسائل الإعلام والاتصال» داخل الشبكة الإفريقية لهيئات التقنين والشبكة الإيرو-أمريكية لهيئات تقنين السمعي البصري.

على مستوى مجموعات عمل الشبكات، حافظت الهيئة العليا على انخراطها القوي في مجموعة العمل الخاصة «بالنوع والإعلام» للشبكة المتوسطية لهيئات التقنين والشبكة الإفريقية لهيئات تقنين الاتصال، وساهمت في إحداث وإطلاق مجموعات عمل جديدة،



التعاون بين الشبكات، ولا سيما من خلال تنظيم لقاءين دوليين على هامش مؤتمرات أممية هامة: لجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة المنعقد بنيويورك من 12 إلى 23 مارس، المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة المنظم بمراكش يومي 10 و11 دجنبر.

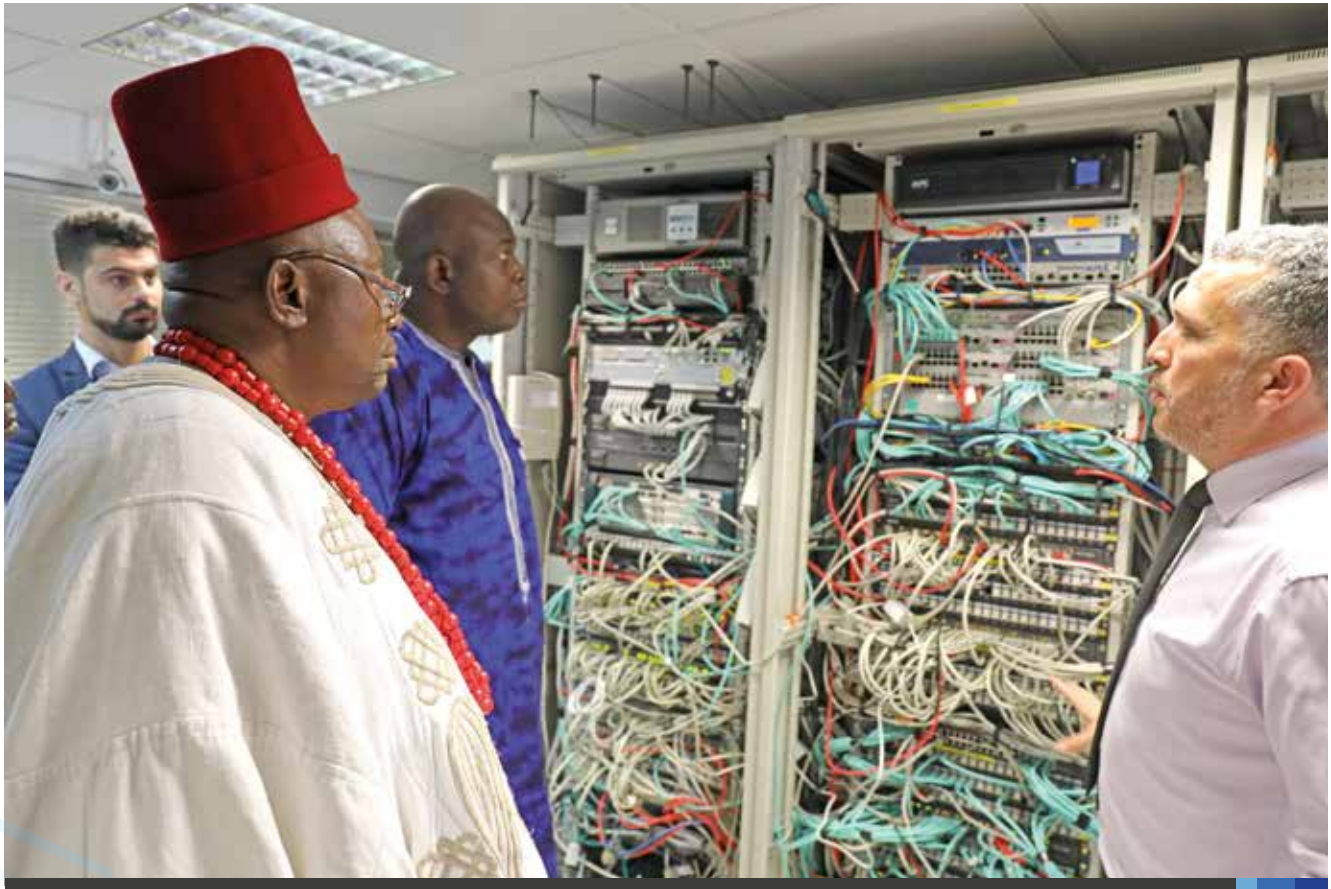
مكنت دينامية وانخراط الهيئة العليا من توليها نيابة رئاسة الشبكتين المتوسطية والإفريقية، على أن تتولى رئاستهما من جديد، على التوالي، سنة 2020 وسنتي 2021-2022. وخلال سنة 2018، ضاعفت الهيئة العليا جهودها من أجل تعزيز

العلاقات مع الهيئات النظيرة

موازة مع ذلك، استقبلت الهيئة العليا بمقرها وفودا هامة عن هيئة التقنين التنزانية (24-26 أبريل) وهيئة تقنين الاتصال الاجتماعي لجمهورية الرأس الأخضر (10-13 شتنبر) و اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاتصالات (22-25 أكتوبر) والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بينين (7-9 نونبر)؛ إذ مكنت هذه الزيارات هذه الهيئات من الاطلاع على طرق وأسس النموذج المغربي لتقنين الاتصال السمعي البصري.

أكدت الهيئة العليا خلال سنة 2018 استعدادها من جهة، للاستفادة من التجارب الدولية، ومن جهة أخرى، تقاسم خبرتها، خاصة مع نظرائها بالقارة الإفريقية.

في هذا الإطار، تم تركيب نظام تتبع البرامج HMS لدى هيئة التقنين بالطوغو¹³. كما تمت مراجعة البيانات المعلوماتية والتقنية اللازمة لوضع هذا النظام لدى هيئتي جزر القمر والرأس الأخضر.



التعاون مع المؤسسات الأممية والأوروبية

لهذه المنظمة المنعقدة بالبرازيل و2017 بجامايكا، شاركت الهيئة العليا في دورة 2018 للأسبوع العالمي للتربية على وسائل الإعلام والاتصال بليتوانيا وليتوانيا.

وقد مثلت العديد من التظاهرات بالنسبة للهيئة العليا مناسبة للانفتاح على شركاء جدد، كما كانت فرصة سانحة لتعميق التفكير حول المستقبل، نذكر على سبيل المثال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات بدبي (16-7 نونبر) والجمع العام للاتحاد الإفريقي للبريد الإذاعي بكينغالي (16-12 مارس)، فضلا عن الندوتين اللتين نظمهما المعهد الدولي للاتصالات بروكسيل (25-24 أبريل) ومكسيكو (11-8 أكتوبر).

شكلت سنة 2018 محطة هامة في مسار الهيئة العليا داخل المرصد الأوروبي للسمعي البصري (التابع لمجلس أوروبا)، حيث تم تعيين المغرب كعضو دائم بمكتب لجنته التنفيذية، وكذا رئيسا للمرصد خلال سنة 2020.

من ناحية أخرى، جددت الهيئة العليا، بصفتها أحد أطراف برنامج جنوب 2 (2017-2015)، التزامها بالشراكة الاستراتيجية بين المغرب ومجلس أوروبا في إطار برنامج جنوب 3 (2020-2018) المتعلق بـ «ضمان استدامة الحكامة الديمقراطية وحقوق الإنسان في جنوب البحر الأبيض المتوسط».

وفي إطار شراكتها مع اليونسكو، وبعد مشاركتها في دورة 2016

الأنشطة الداخلية للهيئة العليا

ورشة عمل حول حرية الاتصال السمعي البصري والمساواة بين الجنسين

الموارد البشرية

انتقل عدد مستخدمي المديرية العامة للاتصال السمعي البصري من 152 مستخدماً سنة 2017 إلى 155 سنة 2018، بنسبة تأطير تبلغ 78 بالمائة ومتوسط عمر يناهز 42 سنة. واستقرت نسبة النساء عند نفس نسبة السنة الماضية، أي 49 بالمائة من المستخدمين الدائمين. ووعياً منها بمركزية خبرة رأسمالها البشري في ممارسة مهامها القانونية، نظمت الهيئة العليا 32 دورة تكوينية همت على حد سواء، القدرات والمهارات الذاتية والتدبيرية وكذا الخبرات التقنية المتعلقة بمهن تقنين الاتصال السمعي البصري. استغرقت هذه الدورات أزيد من 85 يوماً، واستفاد منها 43 بالمائة من مستخدمي المؤسسة باختلاف فئاتهم.

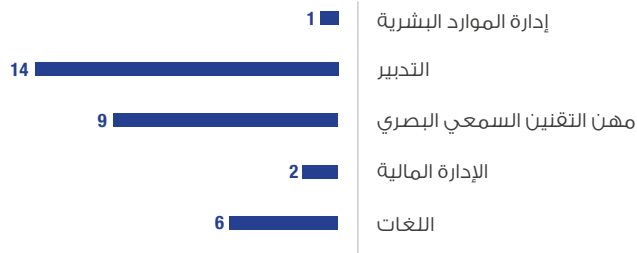
تندرج هذه الورشة ضمن مسار مواكبة دينامي وتفاعلي تم إطلاقه في إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الهيئة العليا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسكو لتطوير عدة ديداكتيكية لفائدة الفاعلين في مجال الإعلام تتمحور حول موضوع «حرية الاتصال السمعي البصري والمساواة بين الجنسين». كما تروم هذه الاتفاقية تعزيز التشاور والتبادل حول التدابير والإجراءات الكفيلة بتفعيل روح ونص القانون المتعلق بمحاربة الصور النمطية القائمة على النوع والنهوض بثقافة المساواة في وسائل الإعلام السمعية البصرية. نظمت هذه الورشة يوم 26 يونيو 2018 بشراكة مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية.



التقنية الخاصة بمهن التقنين السمعي البصري، من جهة أخرى. وقد استغرقت هذه الدورات أزيد من خمسة وثمانين يوما استفاد منها 43 بالمائة من مستخدمي المؤسسة باختلاف فئاتهم.

ووعيا منها بأهمية قدرات ومهارات عنصرها البشري في ممارسة مهامها القانونية، ارتأت الهيئة العليا تنظيم اثنين وثلاثين دورة تكوينية متعلقة بالمهارات السلوكية والإدارية من جهة، والخبرات

توزيع التكوينات المنجزة حسب مجالها



توزيع التكوينات المنجزة حسب طبيعتها



وسبعين تظاهرة همت خصوصا، مجالات الاتصالات، وسائل الإعلام السمعية البصرية، حرية التعبير الخدمة العمومية، حماية الحياة الخاصة، المساواة بين الجنسين، اللغة الأمازيغية الملكية الفكرية والحوار بين الثقافات والأديان...

كما يتم تعزيز مهارات وقدرات أطر المؤسسة من خلال تبادل وتقاسم الخبرات مع خبراء أثناء لقاءات وطنية ودولية؛ إذ أن الهيئة العليا حضرت ما يقارب مائة وستين ندوة ومنتدى ومائدة مستديرة، سواء داخل أو خارج المغرب. شملت هذه المشاركات أكثر من خمس



2. وضع وتطور القطاع السمعي البصري الوطني

المؤشرات الرئيسية للمشهد السمعي
البصري الوطني

الإنتاج السمعي البصري الوطني

42

49<42

2. وضع وتطور القطاع السمعي البصري الوطني

المؤشرات الرئيسية للمشهد السمعي البصري الوطني

العرض السمعي البصري الوطني

إذاعات إف.إم ذات تغطية وطنية، وثلاث إذاعات إف.إم ذات تغطية متعددة الجهات¹⁵، وشبكتين إذاعيتين بتغطية جهوية¹⁶، وإذاعة بتغطية متعددة المناطق المحلية¹⁷.

هذا العرض التلفزيوني والإذاعي الوطني هو نتاج متعهدين عموميون وخواص يقدمون خدمات عامة وأخرى موضوعاتية (رياضة، دين، أخبار، موسيقى، ترفيه، مجتمع، فن العيش). يتميز هذا العرض كذلك بتنوع التوجهات التحريرية (وطني، دولي، خدمات قرب).

إلى غاية 31 دجنبر 2018، تضمن المشهد السمعي البصري الوطني ما يلي:

- عرضا عموميا يضم تسع خدمات تلفزيونية، منها ثلاث خدمات ذات برمجة عامة، وخمس إذاعات ذات تغطية وطنية، وإحدى عشر إذاعة ذات تغطية محلية؛

- عرضا خاصا يضم قناة تلفزيونية واحدة و22 إذاعة¹⁴، منها سبع

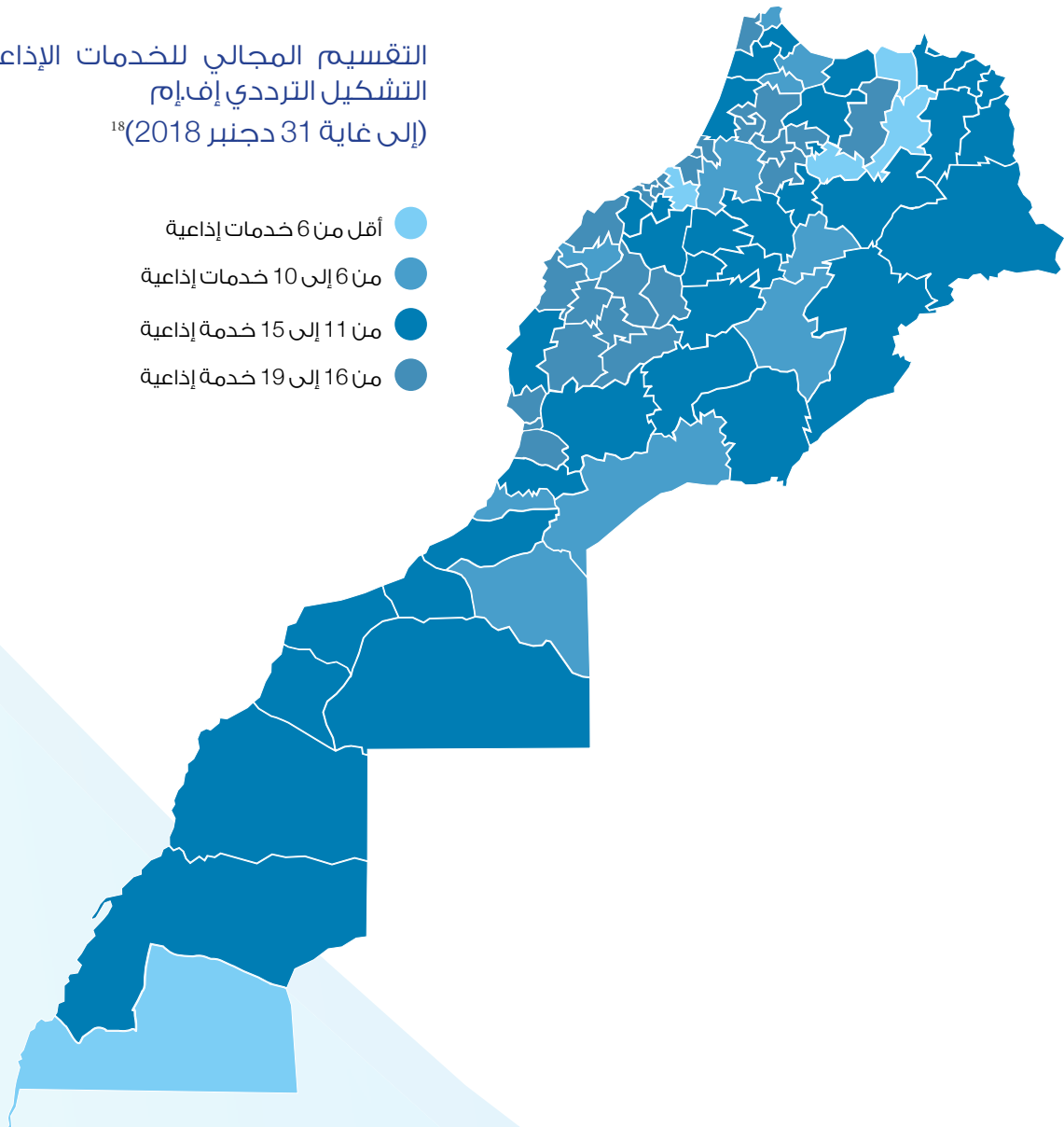
16 - تغطية تنتشر على حوض استماع واحد: شبكة إذاعات إم إف إم وشبكة إذاعات راديو بلوس
17 - تغطية لا تتعدى منطقتين (مدن، في هذه الحالة): راديو سوا

14 - دون احتساب قناتين تلفزيونيتين عبر السائل (TV Jeunesse et TV Découverte) وإذاعة « Azawan » التي حصلت على التراخيص خلال سنة 2018 والتي لم يبدأ بثها إلى غاية 31 دجنبر 2018.

15 - تغطية تنتشر على ستة أحواض استماع على الأقل: راديو أطلنتيك، كاب راديو ولوكس راديو

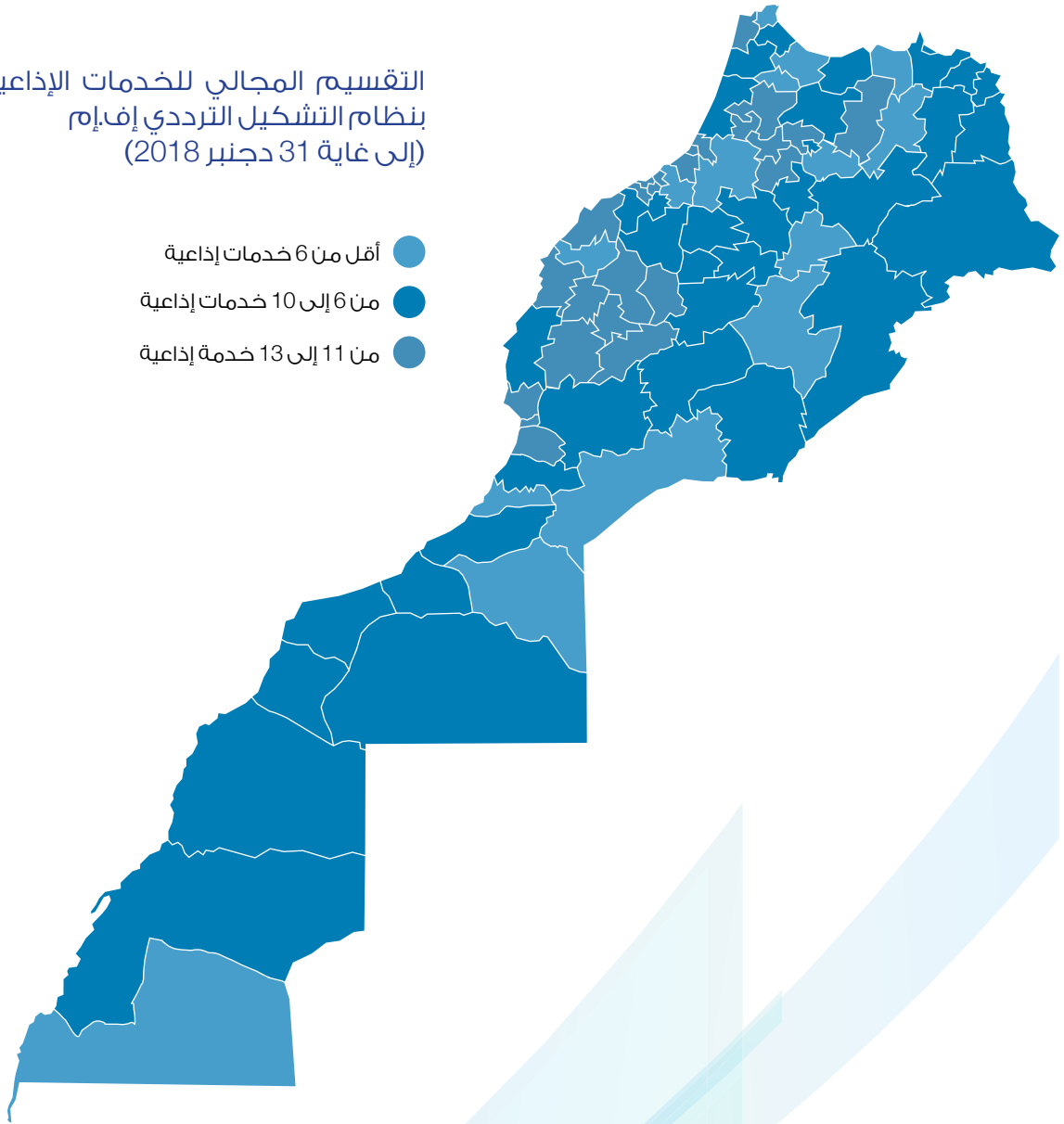
التقسيم المجالي للخدمات الإذاعية بنظام
التشكيل الترددي إف إم
(إلى غاية 31 دجنبر 2018)¹⁸

- أقل من 6 خدمات إذاعية
- من 6 إلى 10 خدمات إذاعية
- من 11 إلى 15 خدمة إذاعية
- من 16 إلى 19 خدمة إذاعية



التقسيم المجالي للخدمات الإذاعية الخاصة
 بنظام التشكيل الترددي إف إم
 (إلى غاية 31 دجنبر 2018)

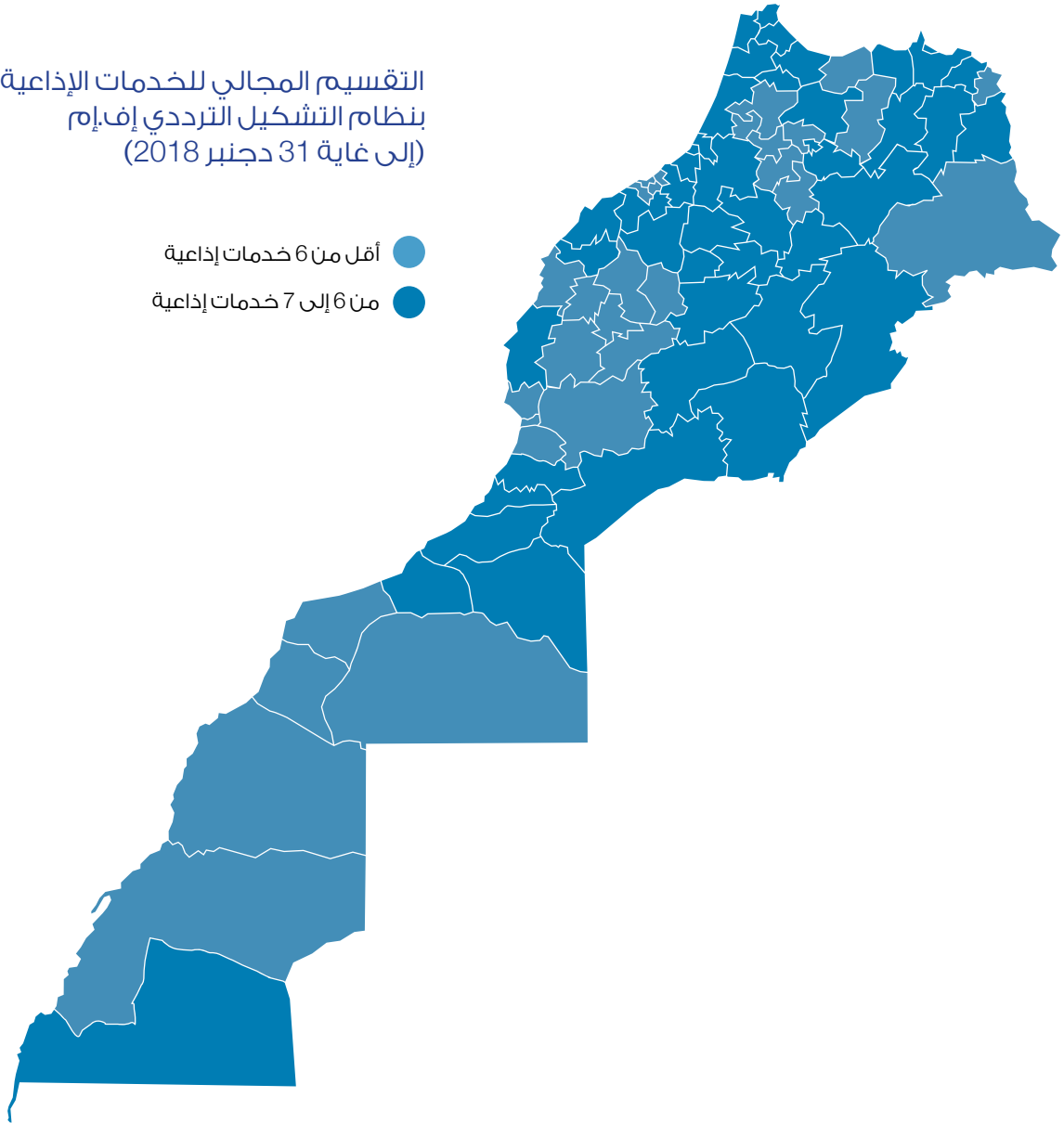
- أقل من 6 خدمات إذاعية
- من 6 إلى 10 خدمات إذاعية
- من 11 إلى 13 خدمة إذاعية





التقسيم المجالي للخدمات الإذاعية العمومية
بنظام التشكيل الترددي إفايم
(إلى غاية 31 دجنبر 2018)

- أقل من 6 خدمات إذاعية
- من 6 إلى 7 خدمات إذاعية

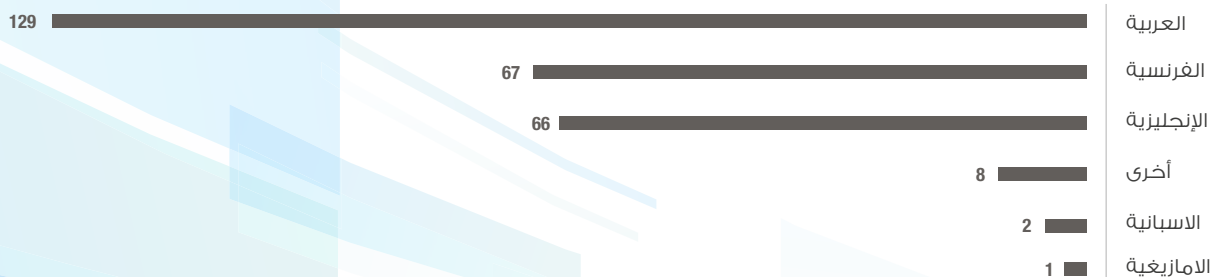
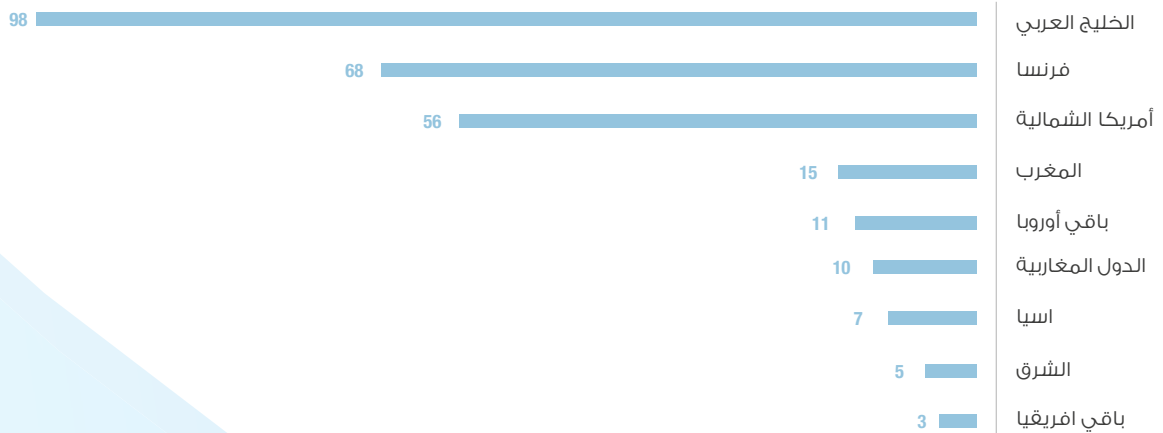
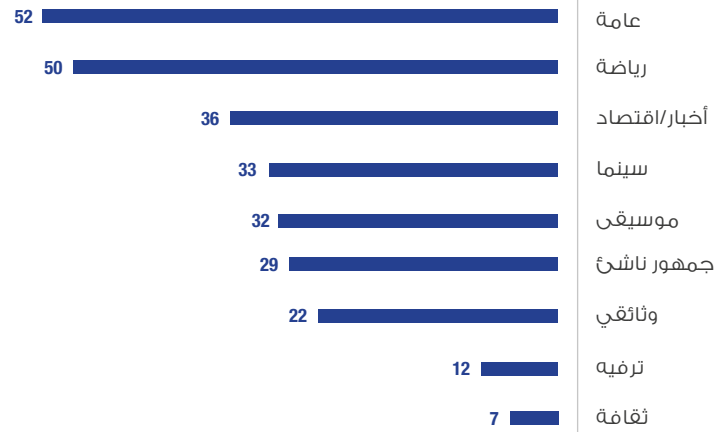


التكنولوجية. كما يتم توفير ثلاثة أنماط استقبال للمشتركين، وهي خط اشتراك رقمي لاتماثلي، هاتفي، وعبر الساتل. أما بخصوص تصنيف العروض حسب النوع، فيسجل الحضور الكبير للقنوات ذات البرمجة العامة، تليها القنوات الرياضية؛ إذ تقدم باقات الخدمات ذات الولوج المشروط 273 قناة، من بينها 52 قناة عامة، و50 قناة رياضية. وتمثل القنوات الرياضية والإخبارية وذات البرمجة العامة نصف عدد القنوات المقدمة.

كما يضم المشهد السمعي البصري خدمات سمعية بصرية مؤدى عنها، منها خدمتان ذات ولوج مشروط وثلاث خدمات حسب الطلب.

إلى غاية 31 دجنبر 2018، تقدم الخدمات ذات الولوج المشروط من طرف متعهدين يسوقون أربع باقات. وقد عرف عدد المشتركين بباقات الخدمات ذات الولوج المشروط انخفاضا ملحوظا من 59.825 مشترك سنة 2015 إلى 29.311 مشترك سنة 2018، نتيجة تفاقم ظاهرة القرصنة وتسارع التطورات

القنوات التلفزيونية المكونة لباقات الخدمات ذات الولوج المشروط



والرسوم المتحركة التي يعود مصدرها غالباً لأمريكا الشمالية، الشرق الأوسط وآسيا. ويمكن استهلاك هذه العروض عن طريق أجهزة متصلة بالإنترنت، سواء ثابتة أو نقالة.

أما بالنسبة لعروض الخدمات حسب الطلب، فيتولى توزيعها ثلاثة متعهدين من بينهم شركتان للاتصالات. ويوفر المتعهدون للجمهور عموماً قائمة مختارة من الأفلام، والبرامج الوثائقية، وبرامج الترفيه،

السوق السمعي البصري الوطني

إلى 3514 شخصاً سنة 2018، مقابل 3475 سنة 2017. وتبقى أغلب الموارد البشرية متمركزة بالشركتين 11 كالكالوطنيتين للاتصال السمعي البصري بنسبة تصل إلى 77%. يشير توزيع هذه الموارد البشرية بحسب الجنس إلى أن النساء يمثلن 35% من العاملين في القطاع. وتعرف نسبة التوزيع بين الجنسين توازناً أكبر داخل فئة الصحفيين، حيث تشكل هاته الأخيرة من 46% من النساء و54% من الرجال. وقد ارتفع عدد الصحفيين العاملين لدى متعهدي الاتصال السمعي البصري بنسبة 4%، حيث انتقل من 691 سنة 2015 إلى 772 صحافياً سنة 2018.

على صعيد آخر، سجلت الاستثمارات الإجمالية لمتعهدي الاتصال السمعي البصري في الإنتاج السمعي البصري الوطني زيادة سنوية قدرها 11%، حيث بلغت 819 مليون درهم سنة 2018، موزعة بين إنتاجات الخدمات التلفزية بما مجموعه 774 مليون درهم وإنتاجات الخدمات الإذاعية بما مجموعه 45 مليون درهم، لتصل بذلك نسبة مساهمة الخدمات التلفزية إلى 95% من إجمالي الاستثمارات، 42% منها يعود لشركات إنتاج خارجي.

تجدر الإشارة إلى أن 88% من الإنتاجات الوطنية باللغة العربية، في حين تصل نسبت الإنتاجات باللغة الأمازيغية إلى 7%.

ارتفع إجمالي إيرادات متعهدي الاتصال السمعي البصري، العموميون منهم والخواص الحاصلين على تراخيص¹⁹، من 2.43 مليار درهم، سنة 2015، إلى 2.5 مليار درهم، سنة 2018، مسجلاً بذلك معدل نمو سنوي بلغ 1%. يحقق متعهدو القطاع العمومي ما يعادل 84% من الإيرادات، مقابل 16% فقط للمتعهدين الخواص. من ناحية أخرى، تظهر بنية إيرادات متعهدي القطاع العمومي علاقة ثابتة بين الإيرادات العمومية التي تمثل في المتوسط 62% من إجمالي الإيرادات، وبين الإيرادات التجارية التي تمثل في المتوسط 38%.

أما بالنسبة للخدمات ذات الولوج المشروط، فقد سجل رقم معاملاتنا انخفاضاً حاداً بلغ 42 بالمائة كمعدل سنوي؛ إذ انتقل من 40 مليون درهم سنة 2015 إلى 11.4 مليون درهم مع متم سنة 2018. بالنظر لهذا الأداء السلبي للخدمات ذات الولوج المشروط، فإن رقم معاملاتنا لم يعد يمثل سوى 3% من إجمالي إيرادات القطاع؛ أي ثلث ما كان يمثل سنة 2015 بنسبة 9.9% من إجمالي الإيرادات. في ظل هذا التراجع، تشكل باقات الاشتراك عبر نظام خطوط الاشتراك الرقمية اللامثلية 77% من رقم المعاملات الإجمالي لهذه الخدمات. على مستوى الموارد البشرية للقطاع، ارتفع بشكل طفيف، العدد الإجمالي للعاملين لدى متعهدي الاتصال السمعي البصري، ليصل

التجهيزات واستهلاك الوسائط الإعلامية²⁰

بالموازاة مع هذه التطورات، تبقى تقنية الاستقبال عبر الأقمار الصناعية، الأكثر شيوعاً لدى الأسر المغربية لمشاهدة التلفزيون، بمعدل تجهيز يبلغ 94.5%. فيما تُقدَّر معدلات التجهيز لدى الأسر المغربية بتقنيات الاستقبال الأرضي بـ 52% والإنترنت بـ 15.2%.

أما بالنسبة لاستهلاك المحتوى السمعي البصري، فإن 43% من الأفراد يشاهدون محتويات تلفزيونية عبر شبكة الإنترنت و28.9% يشاهدون خدمات تلفزيونية مسترسلة عبر هواتفهم الذكية. بالإضافة إلى ذلك، أكثر من نصف الشباب المغاربة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً يستعملون هاتفًا ذكيًا أو كمبيوترًا أو لوحة إلكترونية أثناء مشاهدتهم للتلفزيون.

من جهة أخرى، تستهلك خدمات الراديو على نطاق واسع عبر التشكيل الترددي (إف إم)، حيث أن 99% من الأسر المغربية مجهزة بتكنولوجيا استقبال باستعمال موجات إف.إم. 78% من الأسر تستهلك محتويات إذاعية على أجهزة تقليدية لاستقبال خدمات الراديو. وتستهلك خدمات الراديو عبر أجهزة راديو السيارة بـ 21% والتجهيزات متعددة الوسائط بـ 3%.

الهاتف المحمول واللوحه الالكترونية هما الأكثر استخدامًا من طرف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و39 سنة لاستهلاك المحتويات الإذاعية. كما أن المغاربة الذين تبلغ أعمارهم 40 سنة فما فوق، هم الشريحة العمرية الأكثر استعمالاً لجهاز الراديو.

بدأ قطاع الإعلام يتأثر بنتائج التحول التكنولوجي الذي فرض التقارب كعامل مهيكّل للمنظومة برمتها. فقد مضت الخصائص التقليدية الخاصة بكل فئة على حدة تندمج بشكل تدريجي فيما بينها، لا سيما بين الإنترنت والورقي، الولوج الثابت والمتنقل إلى الإنترنت، التلفزيون، الفيديو حسب الطلب، ألعاب الفيديو، منصات المحتوى، الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام التقليدية. ويزيد من تسارع هذا التطور اتساع قاعدة الشباب داخل الهرم السكاني وارتفاع معدلات الربط والتجهيز بالإنترنت.

في الواقع، يشهد العرض السمعي البصري الوطني تطوراً تدريجياً في مغرب يُعتبر واحداً من أكثر البلدان الإفريقية اتصالاً بالإنترنت: 74.2% من الأسر المغربية مجهزة بالإنترنت (82.4% من الأسر في المناطق الحضرية و56.8% في المناطق القروية)، 17.1% منها بهدف الولوج إلى الخدمات التلفزيونية. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن 75.7% من المغاربة الذين تفوق أعمارهم 5 سنوات والمجهزين بهواتف نقالة يتوفرون على هواتف ذكية، أي ما يعادل 22.5 مليون شخص. في المقابل، لا يزال التلفاز ضمن التجهيزات الأكثر انتشاراً لدى الأسر المغربية. 96.9% من الأسر تؤكد توفرها على جهاز تلفاز واحد على الأقل، تليها نسبة تجهيز الأسر بمعدات استقبال خدمات الراديو بـ 53%. في حين أن 25.5% من الأسر التي شملها البحث، تؤكد توفرها على جهاز تلفاز قابل للربط بالإنترنت.

الإنتاج السمعي البصري الوطني

ولاسيما ما يتعلق بولوج شركات الإنتاج السمعي البصري للصفقات العمومية ذات الصلة في إطار نظام طلبات العروض، وخاصة حصة المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا.

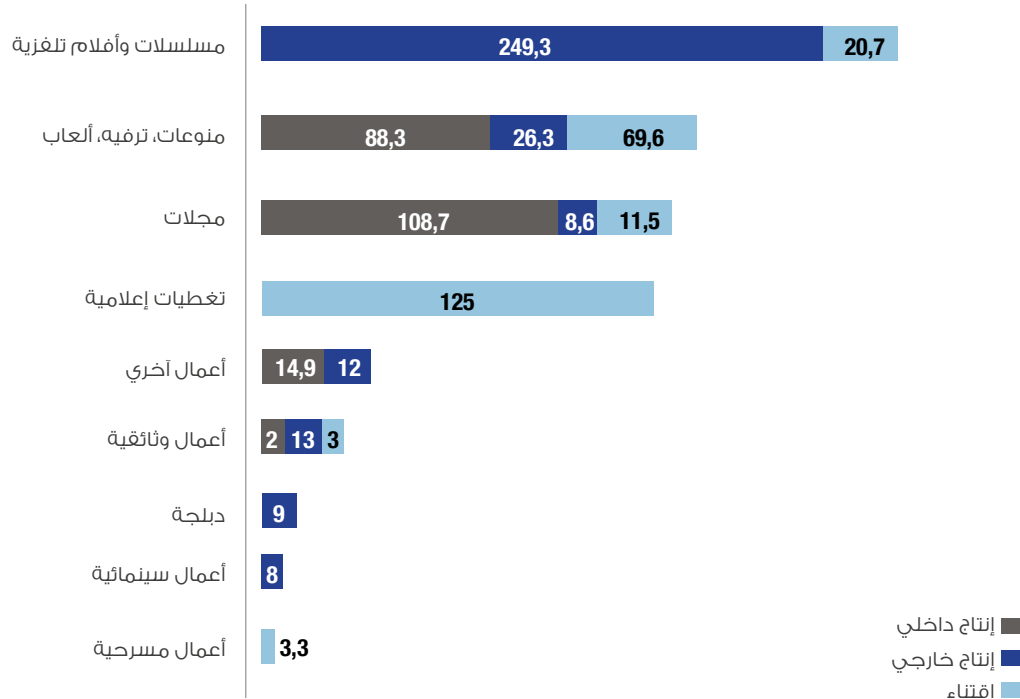
تنفيذا لمقتضيات المادة 29 من القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، تعمل هذه الأخيرة على إدراج وضعية الإنتاج السمعي البصري الوطني ضمن تقريرها السنوي،

بعض البيانات الرقمية حول الإنتاج التلفزيوني الوطني

بلغت حصة الإنتاج الداخلي 28%. كما تصدرت المسلسلات والأفلام المغربية الإنتاجات الوطنية سنة 2018، بما مجموعه 270 مليون درهم (35% من إجمالي الإنتاج).

خلال سنة 2018، ودون احتساب البرامج الإخبارية، بلغت مساهمة الخدمات التلفزيونية في تطوير الإنتاج السمعي البصري الوطني 774 مليون درهم، مقابل 670 مليون درهم سنة 2017. شكلت حصة الإنتاج الخارجي 42% من إجمالي إنتاج الخدمات التلفزيونية، في حين

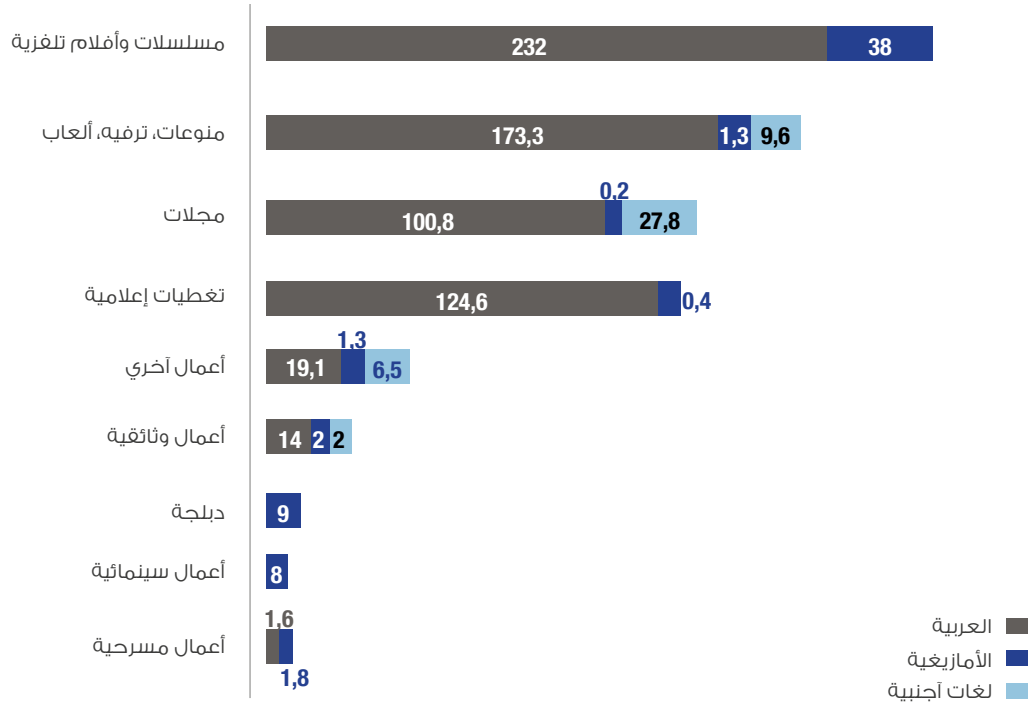
المساهمة في تطوير الإنتاج السمعي البصري الوطني سنة 2018 (الأرقام بملايين الدراهم – حسب طبيعة الإنتاج)



ووصل حجم إنتاجات الخدمات التلفزيونية باللغات الأجنبية 40 مليون درهم، موزعة بين 28 مليون درهم للمجلات و10 ملايين لصف الممنوعات والترفيه وألعاب، ومليون درهم لصف الأعمال الوثائقية.

يكشف تحليل نسبة مساهمة الخدمات التلفزيونية في سوق الإنتاج السمعي البصري الوطني غلبة الإنتاجات المقدمة باللغة العربية. ففي سنة 2018، بلغت الإنتاجات باللغة العربية 683 مليون درهم، ما يمثل 88% من الإنتاج الوطني، مقابل 7% من الإنتاجات باللغة الأمازيغية.

المساهمة في تطوير الإنتاج السمعي البصري الوطني سنة 2018 (الأرقام بملايين الدراهم - حسب لغة الإنتاج)



ولج الشركات المغربية للإنتاج للصفقات العمومية لإنتاج الأعمال السمعية والبصرية

- للمقاولات جد الصغيرة: رقم معاملات سنوي ما بين 0 و 3 ملايين درهم؛
 - للمقاولات الصغيرة: رقم معاملات سنوي ما بين 3 و 10 ملايين درهم،
 - للمقاولات المتوسطة: رقم معاملات سنوي ما بين 10 و 175 مليون درهم.
- استنادا إلى هذا التصنيف، يمكن تلخيص توزيع صفقات الإنتاج لشركات الاتصال السمعي البصري العمومي كما يلي²² :

تنص المادة 48 من القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري كما تم تغييره وتتميمه، على وجوب اعتماد الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري لنظام طلبات العروض العلنية لتدبير صفقات الإنتاج الخارجي والمشارك وتنفيذ الإنتاج، عبر تخصيص 15% من قيمة هذه الصفقات للمقاولات الصغيرة جدا و20% للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

في ظل غياب تعريف قانوني أو تنظيمي لتصنيف المقاولات، ارتأت الهيئة العليا، بالاتفاق مع الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري، اعتماد معايير التصنيف التالية:

21 - يعتمد هذا التصنيف على أشغال وتوصيات الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة.
22 - تم تجميع هذه المعلومات بناء على التصريحات الدورية للشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري.

بيانات الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري بخصوص العقود الممنوحة لإنتاج الأعمال السمعية والبصرية لسنة 2018

العقود الممنوحة برسم سنة 2018							
النسبة الإجمالية من مجموع عقود الإنتاج السمعي البصري الوطني	نسبة الاستثمار الإجمالي من مجموع عقود الإنتاج السمعي البصري الوطني (حسب النوع)	المبلغ الإجمالي المستثمر في إنتاج الأعمال حسب النوع (بالدرهم، كافة الضرائب مشمولة)	نوع الإنتاج	عدد الأعمال موضوع العقود - حسب طبيعة الأعمال	متوسط الموظفين الدائمين للسنة المالية المنصرمة	متوسط الموظفين الدائمين للسنة المالية المنصرمة	تصنيف
16,6%	1,1%	3 176 000	إنتاج مشترك	6	أعمال سينمائية	2	المقاولات جد الصغيرة
	12,6%	36 639 935	جاهز للبت	20	مسلسلات وأفلام تلفزيونية		
	2,1%	1 440 000	إنتاج مشترك	12	أعمال وثائقية		
		4 610 693	جاهز للبت				
	0,3%	959 387	جاهز للبت	2	مجلات		
	0,5%	1 466 694	جاهز للبت	1	منوعات، ترفيه، ألعاب		
12,2%	2,1%	3 516 000	إنتاج مشترك	7	أعمال سينمائية	(غير متوفرة)	المقاولات الصغيرة
		2 716 869	جاهز للبت				
	8,8%	25 440 244	جاهز للبت	9	مسلسلات وأفلام تلفزيونية		
	0,9%	2 631 194	جاهز للبت	2	أعمال وثائقية		
	0,2%	724 640	إنتاج مشترك	1	مجلات		
	0,2%	488 656	إنتاج مشترك	1	منوعات، ترفيه، ألعاب		
71,2%	3,5%	336 000	إنتاج مشترك	4	أعمال سينمائية	33	المقاولات المتوسطة
		9 847 448	جاهز للبت				
	66,7%	193 735 396	جاهز للبت	26	مسلسلات وأفلام تلفزيونية		
	1,0%	2 849 145	جاهز للبت	1	مجلات		

التطلعات الاستراتيجية للهيئة العليا

يقظ ونقدي للمضامين السمعية البصرية.

وسعيًا منها للحفاظ على مكانتها كفاعل رئيس في هذه الدينامية، تعتزم الهيئة العليا إدخال تغييرات على شروط ملاءمة وفعالية ممارسات التقنين السمعي البصري الوطني. كما تلتزم بالنهوض بأدوارها الاعتيادية باعتماد مقاربة تقنين لتطوير المشهد السمعي البصري في أبعاده الاقتصادية والثقافية، مما يستوجب تحلي التقنين بالاستباقية.

يقتضي هذا التوجه استناد المقنن إلى أسلوب منهجي ومنتظم لرصد الدينامية المجتمعية والديموغرافية والاقتصادية للمجال الذي يقننه، والتفكير الشامل والمندمج والمعمق والرصين بشأن الإطار المعياري للاتصال السمعي البصري بالمغرب. كما ينبغي إيلاء الأهمية اللازمة لمسألة تطور الممارسات والمضامين واستهلاك المحتويات السمعية البصرية على ضوء التحول الرقمي.

أفضى تعميم إنتاج المحتويات السمعية البصرية والولوج الفردي والمتفاعل إلى المنصات الرقمية الخاصة بنشر وتبادل هذه المحتويات، إلى دفع هيآت التقنين ومسؤولي وسائل الإعلام إلى الاشتغال على إشكاليات جديدة ناتجة عن انتشار خطابات الكراهية والمضامين المسيئة والتضليلية.

تأسيسا على ما سبق، ينبغي لهيأة التقنين المغربية التعريف بأنشطتها والتواصل بشأنها بشكل أفضل، لمواجهة، إلى جانب مجموع الفاعلين بالدورة الإعلامية وفي تفاعل دائم معهم، هذه التحديات العالمية التي تقتضي تعبئة محلية.

كما تكمن الغاية من هذا التوجه، الرامي إلى تنمية قطاع الاتصال السمعي البصري، في بناء مجتمع منفتح يتسم بالشفافية، قوي بحرياته ومدعم بمسؤولياته في مجال تعزيز القيم الإنسانية والتعبير عن التنوع واحترام الآخر وكذا الدفاع عن المساواة بين كافة أفراد المجتمع.

تشكل التغييرات المستمرة والتحول المتسارعة معطى أساسيا لواقع المجتمع والتكنولوجيا، باعتبارهما المحددين الرئيسيين لمهمة التقنين الإعلامي. فالمنتج السمعي البصري انفك كليا عن الحدود المادية للمجال، والحدود التكنولوجية لجهاز التلفاز الكلاسيكي ذي التدفق الثابت للصور والأصوات، ليصير منخرطًا في قالب يتسم بالكونية والتنقل والتفاعل وعدم الاسترسالية. يساهم هذا الواقع في تسريع دينامية انفتاح المجتمع، ويجعل للانتظارات الثقافية للمواطن صدى أكبر، ويقدم روافع أكيدة للنمو الاقتصادي للمقاولة السمعية البصرية.

كشفت التحولات المسجلة على مستوى أمهات وعادات استهلاك المضامين السمعية البصرية، في كل بقاع العالم، ضعفا ملحوظا على مستوى تملك مبادئ العيش المشترك في الواقع اليومي. وبالتالي، فعلى وسائل الإعلام التقليدية والرقمية أن تلعب باستمرار دورا جوهريا في المسلسل المعقد لترسيخ هذه المبادئ الكونية في حياة المجتمعات. كما تكتسي هذه المبادئ، التي تركزها جل الإعلانات والاتفاقيات الدولية، وكذا النصوص الدستورية الوطنية، أهمية بالغة فيما يتعلق بالتطور المنسجم والتدعيم الديمقراطي للمجتمعات، باعتبارها ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا التعددية والتنوع والعيش المشترك والكرامة الإنسانية والمساواة المواطنة بين الجنسين والتحلي بالنزاهة وحماية الصحة النفسية والبدنية للأفراد، إلخ.

إن تحليل وتتبع المضامين السمعية البصرية في كل الأنظمة الديمقراطية، ينبغي أن يمارس على ضوء واجب حماية حرية الاتصال السمعي البصري، وذلك من خلال تعزيز المعايير المهنية التي تتلاءم ومصصلحة المجتمع وانتظارات المواطن.

تقود الهيئة العليا تفكيرًا معمقا حول جل هذه الظواهر بغية المساهمة في تعزيز ممارسات التقنين الذاتي لدى جميع متعهدي الاتصال السمعي البصري. كما تولي اهتماما خاصا بموضوع التربية على وسائل الإعلام والاتصال من أجل تمكين المواطن من استهلاك مستنير،





ملاحق | 57



ملحق

1

FM

نظام احتساب الأتاوى عن استعمال الترددات الراديو الكهربية من طرف متعهدي القطاع السمعي البصري

عقب دخول القرار الوزاري رقم 2045.18 المؤرخ في 20 يونيو 2018 حيز التنفيذ، عرف مجموع مداخيل الأتاوى المحتسبة عن استعمالها من طرف متعهدي الاتصال السمعي البصري انخفاضا بلغ 49% كما هو مبين أسفله:

المتعهد	العائدات السنوية للأتاوى محتسبة وفق القرار الساري - رقم 623.08 (المبلغ بالدرهم بدون احتساب الرسوم)	العائدات السنوية للأتاوى محتسبة وفق القرار الجديد رقم 2045.18 (المبلغ بالدرهم بدون احتساب الرسوم)	أي ما يمثل انخفاضا يقدر ب
التلفزة	11 886 493	10 299 733	13%
الإذاعة بتشكيل التردد FM	22 660 000	7 503 689	67%
الإذاعة بتشكيل السعة AM	335 000	151 749	55%
المجموع:	34 881 493	17 955 171	49%

يأتي هذا الانخفاض نتيجة لاعتماد المرسوم الجديد للمعادلة التالية كطريقة لاحتساب الأتاوى المذكورة:
الإتاوة : = PU x B x CP x CE x CD x CT.

- ◀ PU سعر وحدة الميغاهيرتز (MHz)؛
- ◀ B عرض النطاق الترددي، بالميجاهيرتز (MHz) ، المستغل من طرف المحطة ؛
- ◀ CP معامل قوة المحطة ؛
- ◀ CE معامل يميز المستوى الاقتصادي للجهة المملكة المغطاة ؛
- ◀ CD معامل يميز الكثافة السكانية للجهة المملكة المغطاة ؛
- ◀ CT معامل التكنولوجيا.



ملحق 2

المدة الزمنية الإجمالية لمداخلات الشخصيات العمومية خلال سنة 2018



الخدمة	عدد البرامج التي تم تتبعها	المدة الزمنية
الإذاعة	36371	653:57:14
الإذاعة الأمازيغية	5316	102:09:54
إذاعة أصوات	5349	85:34:39
إذاعة أطلنتيك	4106	68:20:43
كاب راديو	3077	64:52:51
إذاعة كازا إف إم	3133	53:34:12
إذاعة شدى إف إم	2283	39:17:26
لوكس راديو	3291	35:35:41
راديو مارس	2488	35:32:01
ميد راديو	834	27:52:16
إذاعة مدينة إف إم	891	24:44:53
إذاعة إم ف إم أطلس	1157	24:29:16
إذاعة إم ف إم سايس	613	17:10:57
إذاعة إم ف إم سوس	1048	16:06:38
الإذاعة الوطنية	540	15:16:30
راديو بلوس أكادير	496	15:09:02
راديو بلوس الدار البيضاء	839	11:11:33
راديو بلوس فاس	577	11:06:07
راديو بلوس مراكش	333	5:52:35
التلفزة	26095	338:53:14
القناة الثانية	10092	153:21:01
القناة الأولى	7044	72:18:49
قناة العيون الجهوية	2524	43:00:51
قناة ميدي تي. في	4702	42:54:05
قناة تمازيغت	1733	27:18:28
المجموع	62466	992:50:28

التوزيع حسب نوع صنف الخدمة



التوزيع حسب طبيعة المتعهد



صفحة	كلمة الرئيسية التعيينات
11	1. أنشطة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
12	إغناء وتحيين الإطار المعياري للاتصال السمعي البصري - قرار متعلق بالتعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي - قرار متعلق بمعايير تحديد الأتأوى عن استغلال الترددات الراديوية كهوائية
14	المساهمة في الاستراتيجيات القطاعية للسياسة العمومية - خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان - الميثاق الوطني « للإعلام والبيئة والتنمية المستدامة » - الخطة الحكومية للمساواة (إكرام 2) - تقرير حول المغرب للمفكرة الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب - التقرير السنوي للخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان والحرية الدينية عبر العالم - استبيان مجموعة العمل بالأمم المتحدة حول قضايا حقوق الإنسان والتجارة
18	تقنين وضبط المشهد السمعي البصري الوطني - إحداث خدمات تلفزيونية وإذاعية جديدة - قرارات بخصوص المضامين السمعية البصرية - بعض المعطيات الكمية - إسهامات نوعية - تتبع التعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي - تخطيط وتنسيق وتعيين الترددات - تخطيط الترددات - تعيين الترددات - التنسيق الدولي للترددات - تطوير آليات التقنين - نموذج دفتر التحملات - منصة إلكترونية للتتبع
34	التعاون الدولي - شبكات التعاون بين هيئات التقنين والضبط - العلاقات مع الهيئات النظيرة - التعاون مع المؤسسات الأممية والأوروبية
40	الأنشطة الداخلية للهيئة العليا - ورشة عمل حول حرية الاتصال السمعي البصري والمساواة بين الجنسين - الموارد البشرية
42	2. وضع وتطور القطاع السمعي البصري الوطني
44	المؤشرات الرئيسية للمشهد السمعي البصري الوطني - العرض السمعي البصري الوطني - السوق السمعي البصري الوطني - التجهيزات واستهلاك الوسائط الإعلامية
49	الإنتاج السمعي البصري الوطني - بعض البيانات الرقمية حول الإنتاج التلفزيوني الوطني - ولوج الشركات المغربية للإنتاج للصفقات العمومية للإنتاج السمعي البصري
54	التطلعات الاستراتيجية للهيئة العليا
57	ملاحق